مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد 9 العدد 2أ، 2012، ص ص 637- 680

تتبُّع موطن الجملة وأثره في النحو العربيِّ

منيرة عبدالله الفريجي *

ملخص

يذهب البحث هنا إلى تتبُّع أثر الجملة، وموطنها الأوَّل في اللغة العربيَّة بدءًا من سيبويه إلى المحدثين، وذلك بالوقوف على أصل الجملة وتعريفاتها المتعدِّدة، وأصل ترتيبها، وتقسيماتها من جمل اسميَّة وفعليَّة إلى جمل حسب مواقعها الإعرابيَّة كما سنرى. وقد ذهبنا أيضًا إلى تتبُّع أثر الجملة العربيَّة في الكلام العربيِّ، والمنحى السياقيِّ الناتج من دلالة الجملة القطعيَّة والاحتماليَّة، إلى تتبُّع أثر الجملة وفق مفهوم المركَّب الإسناديِّ المقصود لغيره، وتتبُّع أثر الجملة، وأسلوب الحذف، وتتبُّع أثر عطف الجمل بعضها على بعض، وتتبُّع أثر الجملة المعترضة، وتبيُّن أغراضها البيانيَّة، وتمَّ ذلك بعرض أمثلة تطبيقيَّة نحويَّة، من: القرآن الكريم، ومن التُّراث العربيِّ: شعرًا ونثرًا. خالصين إلى جملة من النتائج والتوصيات تخدم بحثنا هذا، آملين من الله العليِّ القدير أن نكون قد وفِّقنا في بحثنا المتواضع هذا.

المقدِّمة:

من المعروف أنَّ مفهوم الجملة عند بعض قدامى النحويِّين كان ملتبسًا بمفهوم الكلام، ولم يكن ثمَّة فصل بين المفهومين، وقد ذهب العديد منهم إلى أنَّ الكلام هو الجملة. ولذلك نجد أنَّ البحث في اصطلاح الجملة، والتأريخ له، أمران ضروريَّان لمن يتصدَّى لدراسة الجملة العربيَّة تركيبًا ومعنى. فالسياق اللغويُّ هو جملة، بسيطة كانت أو مركَّبة، لابدَّ من تحليلها وتفكيكها؛ لفهم ظاهرة المعنى، حتَّى أنَّه يمكن أن يقودنا تحليل بنية الجملة وتفهُّمها إلى معرفة المعنى الظاهر منه والخفيِّ، ولو اقتطعت حقيقة من سياق الكلام ككلٍّ، لذلك عملت في بحثي هذا على تتبُّع موطن الجملة منذ نشأتها، والقول فيها على يد سيبويه، وإن كان قد أشار إليها بمفهوم الكلام ككلٍّ، كما سنجد لاحقًا، والى من جاء بعده من النحاة القدامى والمحدثين، متوقِّفة عند أنواعها، وتقسيماتها، ومتوقِّفة عند بعض أشكالها النادرة، ودراستها من حيث الأثر، كأثر الجملة الاعتراضيَّة، والمعطوفة، والدلالة القطعيَّة والاحتماليَّة للجملة. وأصل ترتيب الجملة الفعليَّة والاسميَّة، مع اختلاف المعنى باختلاف الترتيب، وبيَّنت اختلاف النحويِّين من هذه الناحية، كما سنراه بشيء من التفصيل، مع تتبُّع أثر الجملة أيضًا وفق مفهوم المركَّب الإسناديِّ المقصود لغيره.

* قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، الرياض، المملكة العربية السعودية.

وتمَّ ذلك كلُّه بتسجيل أمثلة تطبيقيَّة، مأخوذة من القرآن العظيم، والتُّراث العربيِّ،إذ تبيِّن هذه الأمثلة ما ذهبت إليه من عرض الأفكار. وكما هو معروف فإنَّ نطاق هذا البحث واسع، من الصعب الإلمام بكلِّ جوانبه في بحث واحد؛ لذلك اقتصرت دراستي كما أسلفت على بعض المفاهيم التي أطَّرت لها، آملة أن أكون قد وفِّقت في تيسير ما عرضته بلغة مفهومة واضحة للدارسين من بعدي.

أصل الجملة ومفهومها في نظر النحاة:

*الجملة لغة: الجمل (بضم الميم والجيم) الجماعة من الناس. ويقال: جمل الشيء: جمعه. وقيل لكلِّ جماعة غير منفصلة: جملة.[1]

وجاءت الجملة في القرآن العظيم بمعنى الجمع[2]، قال الله تعالى: " وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً " [3]

وفي بحثنا عن أصل الجملة ومفهومها عند النحاة العرب الأوائل والمحدثين، لا نجد عندهم تعريفًا واضحًا متَّفقًا عليه، إذ أنَّ مفهوم الجملة عند بعض قدامى النحويِّين كان ملتبسًا بمفهوم الكلام، ولم يكن ثمَّة فصل بين المفهومين، وقد نصَّ العديد منهم على أنَّ الكلام هو الجملة، إذ لا نجد ذكرًا واضحًا لمفهوم الجملة في "كتاب سيبويه" وإن كانت قد وردت تحت مفاهيم أخرى، كالكلام وغيره، كقوله: "هذا باب المسند والمسند إليه وهما ممَّا لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلِّم منه بدًّا "[4]، فالمسند والمسند إليه هما: نواة الجملة الفعليَّة والاسميَّة، فلابدَّ أن يترافق الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر، قال الزمخشريُّ: "والكلام: هو المركَّب من كلمتين، أسندت إحداهما إلى الأخرى، وهذا لا يتأتَّى إلاَّ في اسمين، أو في فعل واسم، ويُسمَّى الجملة."[5]. وذهب ابن يعيش مذهب الزمخشريِّ في التوحيد بين مفهومي الكلام والجملة، فقال: "وممَّا يسأل عنه هنا، الفرق بين الكلام، والقول، والكلم، والجواب: أنَّ الكلام عبارة عن الجمل المفيدة، وهو جنس لها، فكلُّ واحدة من الجمل الفعليَّة، والاسميَّة، نوع له، يصدق إطلاقه عليها، كما أنَّ الكلمة جنس للمفردات."[6]

ولم يعن ابن مالك في ألفيَّته إلاَّ بالكلام، فقال:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم   واسم وفعل ثمَّ حرف الكلم[7]

وكذلك شُرَّاح الألفيَّة.[8]

وربَّما كان الفرَّاء من أوائل من استعمل هذا المصطلح، فقد استعمله في نحو قوله: "وقد وقع الفعل في أوَّل الكلام، وهو ما نطلق عليه الآن الجملة الفعليَّة"[9]، وكذلك قوله: "سَوَاء عَلَيْكُمْ

أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ"[10]رفع (سواء عليكم) لا يظهر مع الاستفهام، ولو قلت: سواء عليكم صمتكم ودعاؤكم، تبيَّن الرفع الذي في الجملة."[11]

ونجد أنَّ المبرِّد أيضًا قد استخدم هذا المصطلح بقوله: "إنَّما كان الفاعل رفعًا؛ لأنَّه هو والفعل جملة، يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب."[12]

وكان ابن هشام من أكثر النحويِّين عناية بالتفريق بين مصطلحي: (الكلام) و(الجملة)، فهو أوَّل من أفرد للجملة بابًا في كلٍّ من كتابيه: (مغني اللبيب)[13]و(قواعد الإعراب)[14]؛ ممَّا دفع النحاة إلى تعريفها في مقدِّمة مؤلفاتهم، قبل أن يشرعوا في دراسة مختلف عناصرها دراسة مفصَّلة.

وقد تطرَّق أبو عليّ الفارسيّ للجملة تحت مصطلح: (الكلام المفيد) فقال: "فالاسم يأتلف مع الاسم، فيكون كلامًا مفيدًا، كقولنا: عمرو أخوك، وبشر صاحبك، ويأتلف الفعل مع الاسم، فيكون كذلك، كقولنا: كتب عبدالله، وسُرَّ بكر، ومن ذلك زيد في الدار"[15]، ويقول أيضًا، في تعريفه الموجز للجملة، أنَّها: "ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة: [الاسم والفعل والحرف] كان كلامًا، وهو الذي يسمِّيه أهل العربيَّة: الجمل."[16]

وربَّما كان الرمَّانيُّ من أوائل من عرَّفها أيضًا بقوله:"الجملة هي المبنيَّة من موضوع ومحمول للفائدة."[17]

وذهب بعضهم إلى أنَّها ترادف الكلام، فكلاهما يفيد معنى يمكن الوقوف عنده، ويُعدُّ ابن جنيّ[18] وعبد القاهر الجرجانيّ [19]من القائلين بالترادف بين الجملة والكلام. فقد قال ابن جنيّ:" وأمَّا الكلام، فكلُّ لفظ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يُسمِّيه النحويُّون الجمل."[20]، "وأمَّا الجملة فهي كلُّ كلام مفيد مستقلّ بنفسه."[21]

وقال ابن الحاجب بعدم الترادف،[22] واتَّفق معه في هذا ابنُ هشام الذي يقول: "الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد: ما دلَّ على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كقام زيد، والمبتدأ وخبره: كزيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما. وبهذا يظهر لك أنَّهما ليسا بمترادفين، كما توهَّم كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصَّل، فإنَّه بعد أن فرغ من حدِّ الكلام قال: ويُسمَّى: جملة. والصواب: أنَّها اعمُّ منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، وجملة الجواب،وجملة الصلة، وكلُّ ذلك ليس مفيدًا، فليس بكلام."[23]

عرّف ابن هشام الكلام: "بالقول المفيد بالقصد."[24] ثمّ عرّفه في موضع آخر بقوله: "اعلم أنّ اللفظ المفيد يُسمّى كلامًا، وجملة. ونعني بالمفيد ما يحسن السكوت عليه، وأنّ الجملة أعمّ من الكلام، فكلُّ كلام جملة، ولا ينعكس."[25] نستخلص من التعريفين السابقين أنّ الكلام هو مجموعة كلمات تكوِّن مع بعضها بناءً لغويًا مفيدًا يحسن السكوت عليه. وهذا في حدِّ ذاته ما يعرف بالجملة التامة المعنى، سواء أكانت جملة اسميَّة، أو فعليَّة، نحو: (أحمد مجتهد)، أو (جاء أحمد)، أو ما هو في منزلتهما، نحو: (إنَّ الطالب مؤدب).

أمَّا عموميَّة الجملة فالمقصود به كون مجيئها تامة المعنى، كما مثَّلنا، أو ناقصة لا تعطي معنى يحسن السكوت عليه، نحو: (إن جاء خالد)، أو: (إذا حضر الماء)، وما إلى ذلك. ومن هنا فالجملة أعمُّ من الكلام؛ لأنَّ حدَّ الكلام أن يكون قولاً مفيدًا، في حين أنَّ الجملة قد تكون مفيدة، أو لا تكون، كما أوضحنا.

والجملة كما قال إبراهيم أنيس: "أقلُّ قدر من الكلام، يفيد السامع معنىً مستقلاً بنفسه؛ سواء تركَّب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر."[26]

أنواع الجملة:

نلحظ في بناء الجملة تقدُّم الذات الفاعلة على أنَّها(المسند إليه) دائمًا؛ والذات أبدًا تأتي اسمًا ثابتًا في حين أنَّ الفعل متغيِّر؛ بمعنى أنَّ الذات سبقت الحدث في الوجود؛ ولهذا قُدِّمت الجملة المسبوقة بالاسم على الجملة المسبوقة بالفعل عند البلاغيِّين وأهل اللغة في إطار المسند والمسند إليه، ولا عبرة للفضلة في تقسيمها، أو لأدوات الربط بينها وبينهما.

والجملة إمَّا أن تكون جملة اسميَّة أو جملة فعليَّة، في حين قسَّمها ابن هشام باعتبار صدرها ثلاثة أقسام؛ فما صدرها اسم هي جملة اسميَّة، وما صدرها فعل هي جملة فعليَّة؛ وما صدرها ظرف هي جملة ظرفيَّة.[27] وزاد الزمخشريُّ الجملة الشرطيَّة.[28] واستنكر ابن هشام الجملة الشرطيَّة وردَّها إلى الفعليَّة؛ وذلك تبعًا لتقدير المعنى في الكلام.[29] فإنَّ قولنا: (أعندك زيدٌ؟)، وقدَّرنا الكلام بـ: (كائن أو مستقرّ)، فالجملة اسميَّة؛ ويعرب (زيد) مبتدأ؛ وإن قدَّرناه فاعلاً لفعل محذوف تقديره (استقرَّ) فالجملة فعليَّة. ويقاس على ذلك كلُّ كلام يحتاج إلى تقدير سواء صُدِّر بظرف أو غيره.

أمَّا الفضلة فهي اسم يذكر لتتميم معنى الجملة (المكوَّنة من المسند والمسند إليه) إذا لم يتمّ بهما معنى مفيد. وقد يلزم التركيب وجود أدوات تربط أجزاء الجملة: كالشرط، والقسم والاستفهام، والتمني، والترجي. وتقع الأدوات حرفًا واسمًا، وتُسمَّى أدوات الربط.

وبناء على ذلك كلِّه تنقسم الجملة باعتبار ركنيها قسمين فقط: الاسميَّة والفعليَّة.

وجرى النحاة على تقسيم الجملة بحسب محلِّها الإعرابيِّ قسمين:

أ – جمل لها محلٌ من الإعراب: وهي التي يمكن أن تؤوَّل بمفرد، وتأخذ تلك الجملة إعراب ذلك المفرد. وسُمِّي المفرد بهذه التسمية؛ لأنَّه ليس جملة، ولا شبه جملة، فهو غير مركَّب، ويعرب مباشرة بعلامة الإعراب الأصليَّة، سواء أكان مقداره واحدًا، أم مثنى، أم جمعًا.

وقد اختلف النحاة في عدد الجمل التي لها محلّ من الإعراب، وفيما يلي ذكر أشهرها: الجملة الواقعة خبرًا، والواقعة حالاً، والواقعة مفعولاً، والواقعة مضافًا إليه، والواقعة بعد الفاء أو إذا جوابًا لشرط جازم، والتابعة لمفرد، والتابعة لجملة لها محلّ من الإعراب. (30)

ب – جمل لا محلّ لها من الإعراب: وهي الجمل التي لا تحلُّ محلَّ المفرد، ولا تؤوَّل به، ومن ثمَّ لا يُقال فيها: إنَّها في موضع رفع، أو نصب، أو جرٍّ، أو جزم، وقد اختلف النحاة في عددها كذلك.(31)

وسأكتفي بذكر أشهرها. وهي:

الجملة الابتدائيَّة، والجملة المستأنفة، والجملة المعترضة، والجملة التفسيريَّة، وجملة جواب القسم، والجملة الواقعة جوابًا لشرط غير جازم، أو جازم ولم تقترن بالفاء، ولا بإذا الفجائية، والجملة الواقعة صلة لاسم أو حرف، والجملة التابعة لجملة لا محلّ لها من الإعراب.

وقسَّم النحاة الجملة،من حيث ما تبدأ به، أو بحسب بنيتها اللفظيَّة، قسمين:

اسميَّة، وفعليَّة، وذلك حسب صدورها، والمراد بصدر الجملة: المسند، والمسند إليه، ولا عبرة بما تقدَّم عليها من الحروف.(32)

الجملة الفعليّة والجملة الاسميّة:

إذن رأينا أنَّ النحاة ذهبوا في تقسيم الجملة: فعليَّة واسميَّة، واستنتجنا أنَّ الجملة الفعليَّة: هي الجملة التي تبتدئ بالفعل، والاسميَّة: الجملة التي يتصدَّرها الاسم، إذن تعريف الجملتين، وتمييز إحداهما من الأخرى يعتمد على شكل الجملة، ولا يتجاوزه إلى مضمونها، ومادتها. فالاسميَّة التي صدرها اسم كـ: (زيد قائم، والفعليَّة هي التي صدرها فعل كـ: (قام زيد). قال الجرجانيُّ: "ويزيدك بيانًا أنَّه إذا كان الفعل ممَّا لا يشكُّ فيه ولا ينكر بحال، لم يكد يجيء على هذا الوجه، ولكن يؤتى به غير مبني على الاسم، فإذا أخبرت بالخروج مثلاً عن رجل من عادته أن يخرج في كلِّ غداة، قلت: قد خرج، ولم يحتج إلى أن تقول: هو قد خرج؛ ذلك لأنَّه ليس بشيء يشكُّ فيه السامع فتحتاج أن تحقِّقه إلى أن تقدِّم فيه ذكر المحدَّث عنه. وكذلك إذا علم السامع من

حال رجل أنَّه على نيَّة الركوب والمضي إلى موضع، ولم يكن شكٌّ وتردد أن يركب أو لا يركب، كان خبرك فيه أن تقول: قد ركب، ولا تقول: هو قد ركب." (33) هنا حدَّثت عن محدَّث عنه، بالفعل، بدأت به ولم تقدِّم ذكر المحدَّث عنه، كلَّما كان الفعل ممَّا لا يُشكُّ فيه ولا يُنكر، وهو الأمر الغالب.

ويقول الجرجانيُّ في موضع تقديم المحدَّث عنه. "ويشهد لأنَّ تقديم المحدَّث عنه يقتضي تأكيد الخبر وتحقيقه أنَّنا إذا تأمَّلنا وجدنا هذا الضرب من الكلام يجيء فيما سبق فيه إنكار منكر أو اعتراض شاكٍّ، أو في تكذيب مُدَّعٍ، كذلك في كلِّ شيء كان خبرًا على خلاف العادة"(34)

وذهب الجواريُّ في ما قيل عن فارق الأداء بين تقديم الفعل وإسناده إلى فاعله، وتقديم الفاعل؛ ليكون مبتدأ، وهو لا يزال مُسندًا إليه؟ وما يتفرَّع على ذلك من قسمة الجملة: فعليَّة واسميَّة. إلى أنَّ الجملة في مثل قولك: (قام زيد) قد أُسند فيها القيام إلى (زيد)، وفي (زيد قام) قد أُسند فيها القيام إلى (زيد) أيضًا، وليس بين الجملتين، عند الموازنة، إلا اهتمام المتكلِّم في الأولى بالإخبار عن القيام، وقد دعاه هذا إلى الابتداء بالفعل، فقال:(قام زيد)، واهتمام المتكلِّم في الثانية بالإخبار عن (زيد)، فقاده هذا إلى تقديم ذكره فقال: (زيد قام)، فالجملة في الحالتين كلام أُسند فيه ما تخبر به، أيّ:(المسند) وهو الفعل، إلى ما تخبر عنه أيّ: (المسند إليه) وهو الاسم: "وحقيقة الأمر أنَّه لا فرق بين نحو قام زيد، وزيد قام، من حيث طبيعة التركيب. فالمسند فعل في الجملتين، وإذن فطبيعة الإسناد فيهما واحدة، يقصد فيها إلى النصِّ على معنى الزمن. والفرق بينهما ينحصر في تقدم المسند إليه في الجملة الثانية؛ للاهتمام به، وتأكيد الحكم عليه. أمَّا الجملة الأولى فهي الجملة الفعليَّة على رسلها، وعلى الوجه المألوف بينها."(35)

ويبيُّن الجواريُّ أنَّ تقديم الفاعل بالابتداء لا يغيُّر من تركيب الجملة يقول: "وليس تقديم الفاعل بالأمر الغريب، فقد أجازه نحاة الكوفة، وهو في اللغات الحديثة وما تحدَّرت عنه من اللغات القديمة، هو المألوف." (36)

فالجملة الفعليَّة عند الجواريِّ هي التي أُسند فيها الفعل إلى الاسم، أيّ: الفاعل، سواء أتقدَّم هذا الفاعل أو تأخَّر. وأمَّا الاسميَّة فهي التي أُسند فيها الاسم إلى الاسم. (يبدو أنَّ الجملة العربيَّة قد تميَّزت في صورتها التي وصلت إلينا بأنَّ التركيب فيها يكون بين الاسم والفعل تارة، وبين الاسم والاسم تارة أخرى، وتُسمَّى الصورة الأولى:الجملة الفعليَّة، وتُسمَّى الصورة الثانية:الجملة الاسميَّة)، ثمَّ انتقل إلى تفصيل الكلام على الجملة الاسميَّة فقال: "وهذه الصورة الأخيرة لا يمكن أن تخلو في ما نعرف من اللغات، ولا سيما الحديثة، من فعل وإن كان فعلاً ناقصًا يعين على الإسناد، ويحدد زمانها". (37)

ويقدم الجواريُّ جملة من الأمثلة فيقول: "فنحن نقول في العربيَّة إذا أردنا إسناد القيام إلى زيد: زيد قام، ونقول في اللغات الأخرى ما يشبه قولنا في العربيَّة: زيد يكون قائمًا،...... وقد يكون التركيب الاسميُّ، أو الجملة الاسميَّة في اللغة العربيَّة ثمرة من ثمار التطوُّر والتحوُّل الذي قطعته هذه اللغة في عهود سحيقة، موغلة في القدم، لا نكاد نتبيَّن لها ملامح، أو نشهد لها آثارًا، وإنَّما نقف في بعض المظان على ظواهر تدلُّ على أنَّ العربيَّة كانت تسلك سبيل غيرها من اللغات فتستعين بفعل الكون، كانت الناقصة، على الإسناد، ولعلَّ من ذلك: ما يذكره النحاة عن (كان الزائدة)، في مثل قول أم عقيل بن أبي طالب:

أنت تكون ماجد نبيل إذا تهب شمأل بليل [38]

وواضح أنَّ فعل الكون في مثل هذه الجملة لا فائدة فيه، فإنَّ تركيبها من اسمين غنيٌّ عن معنى ذلك الفعل غير محتاج إليه، اللهمَّ إلاَّ إذا أريد معنى المضيِّ فيؤتى بالفعل ماضيًا، ويكون حينئذٍ هو المسند أو يكون جزءًا منه". [39]

ونجد أنَّ المخزوميَّ بحث في تقسيم الجملة، وقد نهج في ذلك سبيلاً عقد فيه الحدَّ في قسمة الجملة على (المُسند)، كما فعل الجواريُّ. فالجملة فعليَّة إذا كان فيها المسند فعلاً، فقولك: (طلع البدر) و(البدر طلع) جملتان فعليَّتان، خلافاً لما أجمع عليه جمهور النحاة. (الجملة الفعليَّة: هي الجملة التي يدلُّ فيها المسند على التجدُّد، أو التي يتَّصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافًا متجدِّدًا. وبعبارة أوضح، هي التي يكون فيها المسند فعلاً؛ لأنَّ الدلالة على التجدُّد إنَّما تستمدُّ من الأفعال وحدها.) [40]

وقال أيضًا: (ومعنى هذا أنَّ كلاً من قولنا: طلع البدر والبدر طلع، جملة فعليَّة. أمَّا الجملة الأولى فالأمر فيها واضح، وليس فيها خلاف مع القدماء، وأمَّا الجملة الثانية فاسميَّة في نظر القدماء وفعليَّة في نظرنا؛ لأنَّه لم يطرأ عليها جديد إلاَّ تقديم المسند إليه، وتقديم المسند إليه لا يُغيِّر من طبيعة الجملة؛ لأنَّه إنَّما قُدِّم للاهتمام به.)[41]

فالجملة الاسميَّة، عند المخزوميِّ، ما كان المسند فيها اسمًا فأفاد الثبوت والدوام، كقولك: (البدر طالع): (أمَّا الجملة الاسميَّة فهي التي يدلُّ فيها المسند على الدوام والثبوت، أو التي يتَّصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافًا ثابتًا غير متجدِّد، أو بعبارة أوضح: هي التي يكون فيها المسند اسمًا، على ما بيَّنه الجرجانيُّ فيما اقتبسنا من كلامه ها هنا.)[42]

وقد أخذ المخزوميُّ على النحاة أنَّه قد فاتهم الكشف عن الفرق بين طبيعتين مختلفتين، فقال: "فإنَّ تقسيمهم الجمل إلى اسميَّة وفعليَّة مبنيٌّ على أساس لفظيٍّ محض، لم يلحظوا فيه الفرق بين طبيعتين مختلفتين، فضيَّقوا مجال الجملة الفعليَّة، حتَّى قصروها على ما تقدَّم فيه

الفعل، ووسَّعوا مجال الاسميَّة، حتَّى أدخلوا فيها ما ليس منها، من جمل فعليَّة تقدَّم فيها الفاعل على الفعل.."، وأردف: "ولو كان تحديدهم الاسميَّة والفعليَّة قائمًا على أساس من ملاحظة واعية للفرق بين طبيعتي الجملتين، لكان عملهم أجدى، ولكفَوْا أنفسهم والدارسين والنصوص المدروسة عناء ما تكلَّفوه من تأويل وتخريج."[43]

ونخرج من كلام المخزوميِّ بملاحظتين:

الأولى: أنَّ قوله (طلع البدر) و(البدر طلع) جملتان متشابهتان من حيث الإسناد، ولذا كانتا فعليَّتين، وأنَّ النحاة على حقٍّ في الفصل بين الجملتين.

الثانية: وصف الفعل بالتجدُّد، ونسبة ذلك إلى الجرجانيِّ.

فالجرجانيُّ يذهب إلى أنَّه: "لا ينبغي أن يغرَّك إذ تكلَّمنا في مسائل المبتدأ والخبر أنَّنا قدَّرنا الفعل في هذا النحو تقدير الاسم، كما نقول في زيد يقوم: أنَّه في موضع زيد قائم، فإنَّ ذلك لا يقتضي أن يستوي المعنى فيه استواء لا يكون من بعده افتراق، فإنَّهما لو استويا هذا الاستواء لم يكن أحدهما فعلاً والآخر اسمًا، بل كان ينبغي أن يكونا فعلين أو يكونا اسمين"، فما الذي قصد إليه الجرجانيُّ بقوله: "الفعل الذي يثبت به المعنى المتجدِّد، والاسم الذي يثبت به المعنى غير المتجدِّد"[44]؟ أيّ: أنَّ الاسم الذي أُسند إلى: (زيد) في قولك: (زيد منطلق) يثبت معنى الانطلاق لزيد، دون أن يقتضي تجدُّده، وأنَّ الفعل الذي أُسند إلى: (زيد) في قولك: (زيد ينطلق) يثبت به الانطلاق الذي يتجدَّد، فيقع من (زيد) شيئًا بعد شيء، وأنَّ لكلٍّ من الاسم والفعل المسندين في هذه الجملة الاسميَّة دلالة تغاير دلالة الآخر.

وسلك السامرائيُّ في هذه المسألة طريقة المخزوميِّ فقال: "وقد خالف المخزومي الأقدمين في حدِّ الجملتين:الفعليَّة والاسميَّة، فقد ذكر أنَّ الجملة الفعليَّة ما كان فيها المسند فعلاً، وقد أصاب الأستاذ المخزوميُّ الحقيقة في الحدِّ الذي رسمه للجملة، فإنَّ: سافر محمَّد، جملة فعليَّة هي نفسها: محمَّد سافر. غير أنَّ الدكتور المخزوميَّ الذي أفاد من مقالة الجرجانيِّ واتَّخذها دليلاً للتمييز في الجملة الاسميَّة والفعليَّة، لم يفطن إلى أنَّ هذه المقالة حجَّة عليه. فالتجدُّد المنسوب للفعل المسند إلى الاسم، لم يتحقَّق في قولهم: محمَّد سافر، وسافر محمَّد. ومن هنا لا يمكن للسيد المخزوميِّ أن يعتبر الجملتين فعليتين". [45]

وقال: "أمَّا نحن فنقول إنَّ محمدُ سافر وسافر محمدُ جملتان فعليَّتان، ما دام المسند فعلاً، وليس لنا أن نلصق التجدُّد بالفعل؛لأنَّ ذلك ليس من منهجنا،لأنَّ الشواهد لا تؤيِّد هذا التجدُّد المزعوم". [46]

وبيَّن السامرائيُّ رأيه في تجدُّد الفعل فقال: "وكيف لنا أن نفهم التجدُّد والحدوث في قولنا: مات محمَّد وهلك خالد وانصرف بكر. فهذه الأقوال كلُّها أحداث منقطعة،لا يمكن لنا أن نجرِّبها على التجدُّد والحدوث. واختيار الجرجانيِّ لـ: ينطلق، مفيد له في إثبات مقالته. أمَّا أن يكون الفعل: سافر وذهب ومات، وما إلى هذا، فليس في ذلك ما يحقِّق غرض الجرجانيِّ، ولا ما ذهب إليه المخزوميُّ."[47]

وهنا نجد أنَّ الجرجانيَّ قد بسط القول في دلالة مختلف الصور التي تؤديها الجملة الفعليَّة والاسميَّة، فأبان مثلاً فرق ما بين دلالتي: (زيد ينطلق) و(زيد منطلق) الاسميَّتين، وبين (قتل الخارجيَّ زيدٌ) و(قتل زيدٌ الخارجيَّ) الفعليَّتين، وبين (ينطلق زيد) الفعليَّة و(زيد ينطلق) الاسميَّة، وبين (ضربت زيدًا) الفعليَّة و(زيد ضربته) الاسميَّة.. وهكذا. فممَّا قاله الجرجانيُّ مثلاً في الفرق بين أن يكون المسند في الجملة الاسميَّة اسمًا لا تجدُّد فيه، أو فعلاً متجدِّد الحدث، فقال في كلامه على (فروق الخبر): "إنَّ موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء، من غير أن يقتضي تجدُّده شيئًا بعد شيء. أمَّا الفعل فموضوعه على أن يقتضي تجدُّد المعنى المثبت به شيئًا بعد الشيء، فإذا قلت: زيد منطلق فقد أثبتَّ الانطلاق فعلاً له من غير أن تجعله يتجدَّد ويحدث منه شيئًا فشيئًا، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: زيد طويل وعمر قصير. وكما لا يقصد ها هنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدَّد ويحدث كما توجبهما وتثبتهما فقط، وتقضي بوجودهما على الإطلاق، كذلك لا تتعرض في قولك: زيد منطلق لأكثر من إثباته لزيد. وأمَّا الفعل فإنَّه يقصد منه إلى ذلك.. فإذا قلت زيد هو ذا ينطلق فقد زعمت أنَّ الانطلاق يقع منه جزءاً فجزءاً، وجعلته يزاوله ويزجيه."[48]

فقد جاءت مقالة الجرجانيِّ هذه للتمييز بين كون الخبر اسمًا يثبت به المعنى للمبتدأ دون تجدُّد، أو فعلاً يثبت به وقوع الحدث منه في تجدُّد. والذي أفاده المخزوميُّ من هذا أنَّه اتَّخذ الفرق بين الخبرين حدًا يميِّز به الجملة الاسميَّة من الفعليَّة، وذلك ما لم يخطر للجرجانيِّ على بال أو يجري له في حساب، عدا ما غاب عن المخزوميِّ من أنَّ الذي عناه الجرجانيُّ بالفعل، هو المضارع دون سواه.

وقال السامرائيُّ: "وعلى هذا فالجملة الاسميَّة: ما دلَّ فيها المسند على الدوام والثبوت"،وأردف: "ومقالة الجرجانيِّ هذه في التمييز بين الفعل والاسم ينبني عليها التمييز بين الجملة الفعليَّة والجملة الاسميَّة"[49] ونلحظ هنا مدى التوافق في الرأي مع الجرجانيِّ إلى حدِّ القول أنَّه استفاد من الجرجانيِّ كثيرًا.

وقال الزعبلاوي: "ولا يخفى أنَّ النحو عند الأوائل هو علم العربيَّة الذي يُعرف به وجهة كلام العرب وما يقصدون إليه في التعبير عن أغراض النفس. وقد أشار إلى ذلك الأشمونيُّ حين

قال: وهو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها، كما أشار إليه ابن عصفور في المقرَّب حين ذكر أنَّ المراد هنا بالنحو قولنا علم العربيَّة، لا قسيم الصرف أه. أمَّا عند المتأخرين فقد غدا النحو غالبًا: علم الإعراب والبناء، كما نبَّه عليه الصبَّان حين قال: واصطلاح المتأخرين تخصيصه بفنِّ الإعراب والبناء وجعله قسيم الصرف، وأردف: وعليه فيعرَّف بأنَّه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبناء، وموضوعه الكلم العربيَّة من حيث ما يعرض لها من الإعراب والبناء. أه.وهكذا تحوَّل النحو ممَّا كان عليه من البحث في صحَّة تأليف الكلم للتعبير عمَّا في النفس من أغراض، إلى البحث في ضبط الأواخر إعرابًا وبناءً؛ ضمانًا لسلامة اللسان من اللحن، وبسط الكلام في عوامل ذلك والإسهاب في تعليله بالجدل النظريِّ، فبدا النحو وقد غار ماؤه وشاه بهاؤه وساء مذاقه، وإلاَّ فإنَّ توكيد العناية بالمعاني كان يوجب دراسة اللفظ في تركيب الجملة بدراسة موقعه من التركيب عامة من حيث اتِّصاله بالأجزاء الأخرى وتأثُّره بها وتأثيره فيها، ثمَّ دراسة الجملة مجتمعة الشمل من حيث صورة التعبير وأسلوبه، وقد جرّد النحو من هذا كلِّه وخصّصت به علوم البلاغة كالمعاني والبيان." (50)

وهذا سيبويه قد ضمَّن كتابه أبوابًا، جعلت بعد مادةً لعلم المعاني، فأشار بذلك إلى أنَّ هذه الأبواب ملازمة للنحو لا تنفكُّ عنه بحال من الأحوال. قال سيبويه: "هذا باب تخبر فيها عن النكرة بالنكرة، وذلك قولك: ما كان أحد مثلك، وليس أحد خيرًا منك، وما كان أحد مجترئًا عليك. وإنَّما حسن الإخبار ها هنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون مثل حاله شيء، أو فوقه، فإنَّ المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا. وإذا قلت: كان رجل ذاهبًا، فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله، ولو قلت: كان رجل من آل فلان فارسًا، حَسُنَ؛ لأنَّه قد يحتاج إلى أن تُعلمه أنَّ ذاك من آل فلان، وقد يجهله. ولو قلت كان رجل في قوم فارسًا، لم يحسُن؛ لأنَّه لا يستنكر أن يكون في الدنيا فارس، وأن يكون من قوم، فعلى هذا النحو يحسن ويقبح."(51)

فقد تجاوز سيبويه في كتابه مادة النحو، في هذه المرحلة، إلى ما أسموه بعد بعلم الصرف وعلم المعاني وعلم البيان وعلم العروض وعلم الأصوات وعلم القراءات، من علوم العربيَّة، بل علم النقد الأدبيّ، ذلك لتلازم هذه العلوم واستحالة انفكاك بعضها من بعض، فجاء كتابه متضمِّنًا كلَّ ما يُستعان به على فهم كلام العرب، والكشف عن سرِّ تأليفه. وإذا عمد علماء العربيَّة في دراساتهم بعد إلى تخصيص كلِّ علم منها بمادة وموضوع للغوص في جزئيات كلٍّ من هذه العلوم، فلا يعني ذلك إمكان الفصل بينها في التماس فهم كلام العرب، ففي كلٍّ علم منهما تمام للعلم الآخر، بل جلاء لأسراره ودقائقه.

ونرى أبا يعقوب السكاكي في كتابه (مفتاح العلوم) قد تحدَّث فيه عن علوم البلاغة، فجعل ما تعلَّق منها بمطابقة الكلام لمقتضى الحال، والتتبُّع لخواص تراكيب الكلام مادة علم البيان، وما اختصَّ بوجوه تحسين الكلام، بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال ووضوح الدلالة مادة البديع، فهو أخصُّ من علمي المعاني والبيان، لكنَّه قال في مقدِّمة كتابه: "قد ضمَّنت كتابي هذا من أنواع الأدب، دون نوع اللغة، ما رأيت أن لا بدَّ منه، وهذه عدَّة أنواع متآخذة، فأودعته علم الصرف بتمامه وأنَّه لا يتمُّ إلاَّ بعلم الاشتقاق... وأوردت علم النحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان."[(52)]، فدلَّ بذلك على تعلُّق النحو بعلم البلاغة وتأكيد مهمة اللغة في الأداء والإبلاغ.

وقال إبراهيم مصطفى: "وجاء بعد ذلك بآماد الشيخ عبد القاهر الجرجانيِّ، فرسم في كتابه -دلائل الإعجاز- طريقًا جديدًا للبحث النحويِّ، وتجاوز أواخر الكلم وعلامات الإعراب وبيَّن أنَّ للكلام نظمًا وأنَّ رعاية هذا النظم واتِّباع قوانينه هي السبيل إلى الإبانة والإفهام، وأنَّه إذا عدل الكلام عن سنن هذا النظم.. لم يكن مفهمًا معناه، ولا دالاً على ما يُراد منه."[(53)]

وممَّن ذهب في بحث الجملة الاسميَّة والفعليَّة، فسلك مسلك الجواريِّ والمخزوميِّ والسامرائيِّ، في مخالفة الحدِّ الذي اتَّخذه جمهور النحاة في تقسيم الجملة: اسميَّة وفعليَّة، وسوَّى بين تقديم الفعل وتأخيره في مثل قولك: (جاء خالد) و(خالد جاء)، بل سبقهم إلى ذلك ساطع الحصريّ في كتابه: "آراء وأحاديث في اللغة والأدب."

قال الحصريُّ: "ومن المعلوم أنَّ الجملة تنقسم إلى قسمين: فعليَّة واسميَّة: ولكنَّنا عندما ننظر إلى الأمور نظرة منطقيَّة، يجب أن نفهم من تعبير جملة فعليَّة: الجملة التي تحتوي على فعل، وبتعبير آخر الجملة التي تعلمنا ما حدث وما يحدث. كما يجب أن نفهم من تعبير جملة اسميَّة الجملة التي لا تحتوي على فعل؛ وبتعبير آخر: الجملة التي تخبرنا عن أوصاف اسم من الأسماء وحالاته..... غير أنَّ قواعد اللغة العربيَّة لا تلتزم هذه التعريفات والمفهومات المنطقيَّة، بل تخالفها كليَّة، فإنَّها تعتبر الجملة فعليَّة عندما تبتدئ بفعل، واسميَّة عندما تبتدئ باسم. ومعنى ذلك: أنَّها لا تصنف الجمل حسب أنواع الكلمات التي تتألَّف منها، بل تصنفها حسب نوع الكلمة التي تبتدئ بها، دون أن تلتفت إلى بقية كلماتها."[(54)]

ويمضي الحصريُّ في شرح مذهبه، ونقد مذهب النحاة، فيقول: "ونظرًا لهذه القواعد الرسميَّة فإنَّ عبارة: نام الولد، يجب أن تعتبرجملة فعليَّة، في حين أنَّ عبارة الولد نام، يجب أن تعتبرجملة اسميَّة، مع أنَّ كلتيهما تتألَّفان من الكلمتين أنفسهما وتؤدِّيان المعنى نفسه."[(55)]

فهنا يؤكِّد الحصريُّ أنَّه يكفي أن تتَّفق العناصر التي تتألَّف منها كلُّ من الجملتين؛ لتؤدِّيا المعنى نفسه، بغض النظر عن ترتيبهما في سياق الكلام. ولكنَّ قولك:(جاء خالد) و(نام الولد) في

الجملة الفعليَّة، قد دلَّ على مسند أو خبرلم يطرق أذن السامع، ولم يسبق ذكره في سياق الكلام. فإذا ذكر الخبر أيّ:المسند انتظر السامع ذكر الذي أسند إليه، وهو الفاعل، وإذا ذكر هذا اتَّصل بفعله فأصبح جزءاً منه. أمَّا قولك: (خالد جاء) أو (الولد نام) في الجملة الاسميَّة، فقد دلَّ على مسند إليه قد ذكر في السياق، ومسند أو خبرمعلوم يرادُ التوثُّق من إسناده إليه. قال الجرجانيُّ: "لا يؤتى بالاسم مُعرًى من العوامل إلاَّ لحديث قد نُوي إسناده إليه."(56) وقد أُسند الخبر إلى ما هو موضوع الكلام، وهو (خالد أو الولد) وحُمل عليه دون أن يتَّصل اتِّصال الفاعل بفعله.

وإذا كان النحاة قد ميَّزوا قول (خالد جاء) من قول (جاء خالد) فأسموا الأوَّل جملة اسميَّة والثاني جملة فعليَّة، ولم يتطرَّقوا صراحة إلى الكشف عن الفرق بينهما في أداء المعنى، وانصرفوا إلى الاهتمام بالصناعة اللفظيَّة، فقد جاء الجرجانيُّ ليكشف عمَّا قصَّر النحاة غالبًا في إيضاحه والإفصاح عنه، من حيث اختلاف الأداء في كلٍّ من الجملتين. ولا يخفى أنَّ (خالد جاء) جملة اسميَّة مركَّبة، تتألَّف من مبتدأ ومن خبر هو جملة فعليَّة، فإذا أردت الجملة الاسميَّة البسيطة قلت: (خالد آتٍ). أمَّا (جاء خالد) فهو جملة فعليَّة وحسب.

قال الجرجانيُّ: "واعلم أنَّ هذا الذي بات لك في الاستفهام والنفي من المعنى في التقديم، قائم مثله في الخبر المثبت. فإذا عمدت إلى الذي أردت أن تحدّث عنه بفعل فقدمت ذكره ثمَّ بنيت الفعل عليه فقلت: زيد قد فعل وأنا فعلت وأنت فعلت، اقتضى ذلك أن يكون القصد إلى الفاعل، إلاَّ أنَّ المعنى في هذا القصد ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: جليٌّ لا يشكل، وهو أن يكون الفعل فعلاً قد أردت أن تنصَّ فيه على واحد فتجعله له، وتزعم أنَّ فاعله دون واحد آخر، أو دون كلِّ أحد. ومثال ذلك أن تقول: أنا كتبت في معنى فلان، وأنا شفعت في بابه، تريد أن تدَّعي الانفراد بذلك.. وتزيل الاشتباه فيه، وتردِّد على من زعم أنَّ ذلك كان من غيرك، أو أنَّ غيرك قد كتب ما كتبت، ومن البيِّن في ذلك قولهم في المثل: أتعلمني بضبٍّ أنا حرشته؟

والقسم الثاني: ألاَّ يكون القصد إلى الفاعل، على هذا المعنى، ولكن على أنَّك أردت أن تحقِّق على السامع أنَّه قد فعل، وتمنعه من الشكِّ، فأنت لذلك تبدأ بذكره وتوقعه أولاً، ومن قبل أن تذكر الفعل في نفسه، لكي تباعده بذلك من الشبهة وتمنعه من الإنكار، أو من أن يظن بك الغلط أو التزيُّد. ومثاله قولك: هو يعطي الجزيل وهو يحبُّ الثناء، لا تريد أن تزعم أنه ليس ها هنا من يُعطي الجزيل ويحبُّ الثناء غيره.ولكنك تريد أن تحقِّق على السامع أنَّ إعطاء الجزيل وحبَّ الثناء دأبه، وأن تمكِّن ذلك في نفسه."(57)

هنا نتبيَّن الأهميَّة الحقيقيَّة لفكر الجرجانيِّ في التنظير والكتابة في شرح الجملة الفعليَّة والاسميَّة، وأهميَّة ترتيب الكلم وقصده.

ويشير الجرجانيُّ إلى ما يراه بتقديم المحدَّث عنه فيقول: "فأنت قلت فمن أين وجب أن يكون تقديم ذكر المحدَّث عنه بالفعل آكد لإثبات ذلك الفعل له، وأن يكون قوله: هما يلبسان المجد، أبلغ في جعلهما يلبسان، من أن يقال: يلبسان المجد."[58] وهو يعلِّل ذلك فيقول: "قلت ذاك من أجل أنَّه لا يؤتى بالاسم معرًى من العوامل إلاّ لحديث قد نوي إسناده إليه، وإذا كان كذلك فإذا قلت: عبد الله فقد أشعرت قلبه بذلك أنَّك قد أردت الحديث عنه، فإذا جئت بالحديث فقلت مثلاً: قام، أو قلت: خرج، أو قلت: قدم، فقد علم ما جئت به، وقد وطَأت له وقدَّمت الإعلام فيه، فدخل على القلب دخول المأنوس به، وقبله قبول المتهيئ له المطمئن إليه، وذلك لا محالة أشدُ؛ لثبوته، وأنفى للشبهة وأمنع للشك، وأدخل في التحقيق."[59] وأردف: "وجملة الأمر أنَّه ليس إعلامك الشيء بغتة مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له؛لأنَّ ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التأكيد والأحكام."[60]

ونرى جعفر دك الباب[61] قد عقد فصولاً فريدة في مذهب الإمام الجرجانيِّ اللغويِّ، في ضوء علم اللغة الحديث، وأقام الموازنة بين مذهبه ومذاهب هذا العلم، فخلص من بحثه إلى أنَّ من حقِّ مذهب الجرجانيِّ أن يظفر بالمكان اللائق به، في علم اللغة الحديث، لا لأنَّ مذهبه هذا يكمِّل النظريَّة البنيويَّة الوظيفيَّة الحديثة؛ بل لأنَّه يعتمد، إلى ذلك، على مفهوم البنية العميقة والبنية الظاهريَّة للجملة، فهو يمثِّل بذلك اتِّجاهًا متطورًا في علم اللغة الحديث، وأكَّد أنَّ مذهب الجرجانيِّ يثبت صحَّة تمييز علماء النحو العربيِّ نوعين للجملة العربيَّة.

فالبنيوية تتطلَّب في الأدب، مثلاً، تحليل النص إلى بناه، وتفكيك البنية إلى أجزائها المتنقلة، وإعادة تركيب هذه الأجزاء، بحيث تعود منتظمة مترابطة، تختلف فيها الصورة باختلاف مواقع هذه الأجزاء بعضها من بعض.

أمَّا علم اللغة الحديث، أو علم اللسان الحديث، فهو العلم الذي ينظر إلى اللسان أداة للإبلاغ وظاهرة فيزيائيَّة ونفسيَّة واجتماعيَّة عامة الوجود.

وقد نحا هذا النحو، بل سبق إلى مواضع منه الإمام الجرجانيُّ، حين ذهب إلى أنَّ اللغة إنَّما هي أداة إبلاغ السامع ما يجهله، وعمد إلى تحليل النص الأدبيِّ والانتهاء به إلى وحدته، وهي الجملة، والكشف عن بنية الجملة الظاهريَّة الأصليَّة، والإفصاح عن اختلاف الصور في الجملة باختلاف مواقع أجزائها بالتقديم والتأخير، وميَّز ما قُدِّم من هذه الأجزاء لغرض تحويل الصورة عمَّا هي عليه، وما قُدِّم وهو على نيَّة التأخير، فلم يمل بالصورة عن إطارها. بل كشف عن موقع

كلِّ جملة من الأداء بتنقُّل أجزائها أو تغيُّرها، فنفى أن تتَّفق جملتان فيما تعنيان ما لم تتماثلا من كلِّ وجه.

أصل ترتيب الجملة الفعلية:

أمَّا أصل ترتيب الجملة الفعليَّة فهو كما قال السيرافي: "قال سيبويه: فإذا بنيت الاسم على الفعل قلت ضربتُ زيدًا، وهو الحدُّ، كما كان الحدُّ ضرب زيدٌ عمرًا، يعني تأخير المفعول هو الأصل والوجه، ويعني أنَّ الحدَّ تأخير زيد مع الفاعل المكني وهو التاء، كما كان الحدُّ تأخير المفعول مع الفاعل الظاهر."(62) فأصل ترتيب الجملة الفعليَّة هو أن يتقدَّم الفعل المبنيُّ عليه، يليه الفاعل، ثمَّ المفعول، بغض النظر عمَّا إذا كان الفاعل ظاهرًا أو مضمرًا، يقول سيبويه عن قولك: (ضرب عبدُ الله زيدًا): "فإن قدَّمت المفعول، وأخرَّت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأوَّل، وذلك قولك: ضرب زيدًا عبدُالله؛ لأنَّك إنَّما أردت به مؤخَّرًا، ما أردت به مقدَّمًا، ولم ترد أن تشغل الفعل بأوَّلَ منه، وإن كان مؤخَّرًا في اللفظ. فمن ثمَّ كان حدُّ اللفظ أن يكون فيه مقدَّمًا، وهو عربيٌّ جيِّد كثير، كأنَّهم إنَّما يقدِّمون الذي بيانه أهمُّ لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يهمَّانهم ويعنيانهم." (63)

فهو في هذا النصِّ يعتمد على دلالة العلامة الإعرابيَّة في بيانها الفاعل والمفعول حتَّى مع التقديم والتأخير، فقد لحظ أنَّ المعنى النحويَّ لزيد وعبدالله غير مختلف في كلتا الجملتين، وهذا يتَّضح من قوله: (جرى اللفظ كما جرى في الأوَّل)، أيّ رفعت الفاعل (عبدُالله) مع التأخير، ونصبت المفعول (زيدًا) مع التقديم، وهذه العلامة الإعرابيَّة من عناصر السياق اللغويِّ الدالة على الفاعل والمفعول في مثل هذه الجمل التي خالفت الرتبة الأصليَّة. ثمَّ يربط سيبويه هذا التقديم بإرادة المتكلِّم، أو العرب؛ لأنَّك إنَّما أردت بالفاعل المؤخَّر ما أردت به مقدَّمًا، ولم ترد أن تشغل الفعل بالمفعول وإن كان الفاعل مؤخَّرًا في اللفظ، وهذا التقديم عربيٌّ جيِّد، بل كثير؛ لأنَّ العرب تقدِّم الذي بيانه أهم وأعنى لهم، فقد اكتسبوا من ذلك ضربًا من التوسُّع في الكلام.

وقد قال ابن مالك:

والأصلُ في الفاعلِ أن يتَّصلا ... والأصلُ في المفعول أن يَنْفَصِلا

وقـد يجاءُ بخـلافِ الأصـل ... وقد يجي المفعولُ قبلَ الفِعْلِ (64)

وترتب أيضًا الضمائر المتَّصلة بالفعل من المتكلِّم إلى المخاطب إلى الغائب فنقول: وضع المتكلِّم أولاً ثمَّ المخاطب ثمَّ الغائب، إذ أنَّ ضمير المتكلِّم أخصُّ من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أخصُّ من ضمير الغائب. فهذه الضمائر تترتَّب برتبة المعنى، والأقرب يتقدَّم على الأبعد،

فإذا جئت بالمتَّصل بعد الفعل فحقُّ هذا الباب أن تبدأ بالأقرب قبل الأبعد وأعني بالأقرب المتكلِّم قبل المخاطب، والمخاطب قبل الغائب، فالفعل أقرب إلى فاعله من المفعول به، وأقرب من النفس منه إلى الغير، والفعل أخصُّ بفاعله من المفعول، وهكذا تترتَّب الكلمات من الأخصِّ إلى غير الأخصِّ؛ وذلك لأنَّ الفعل صادر من الفاعل، فهناك علاقة معنويَّة وثيقة بين الفعل والفاعل، وهي أشدُّ من العلاقة بين الفعل والمفعول.

وبعد، فالذي يبدو لنا أنَّ اللغة وجدت من أجل التفاهم والإفادة، والعربيُّ يقدِّم في كلامه ما هو أهمُّ، ومن هنا تقدَّم الفاعل على المفعول، فاهتمام المتكلِّم والمخاطب بالفاعل أشدُّ من اهتمامهما بالمفعول، ولذلك ذهب النحاة إلى أنَّ الفاعل متى ما حذف تقدَّم المفعول، فهو يأتي في المرتبة الثانية بعد الفاعل في سدِّ حاجة المخاطب من المعرفة، وربَّما كان هذا الترابط بين الفعل والفاعل هو الذي دفع النحاة إلى القول بأنَّه لا بدَّ لكلِّ فعل من فاعل مذكور أو مقدر، وهو الذي يدفع المحلِّل أو المعرب لأن يبحث عن فاعل لمجرد ذكر كلمة (فعل)؛ لأنَّ الفعل بحاجة دائمًا إلى فاعل؛ ليتَّحِد معه ويلازمه؛ ليستقيم معناه، والفاعل بحاجة إلى ما يُسندُ إليه.

وتترتَّب المفاعيل في الجملة الفعليَّة بناءً على رتبة الفعل (المبنيِّ عليه) (موقعه) حيث تتقدَّم المفاعيل نحوه بالرتبة (المنزلة)، وذلك بحسب قوَّة العلاقة المعنويَّة بين المبنيِّ عليه والمفعول، وهذا الموضوع وإن كان من الأمور المختلف عليها بين النحاة إلاَّ أنَّهم متَّفقون على أنَّ المؤثِّر في عمليَّة الترتيب هو رتبة (موقع) المبنيِّ عليه.

أصل ترتيب الجملة الاسمية:

يقول السيرافيُّ ليدلَّ على ترتيب الجملة الاسميَّة: "فإنَّما قلت عبدالله فنبهته له، ثمَّ بنيت عليه، فرفعته بالابتداء، يعني ابتدأت بعبدالله، فنبهت المخاطب له فانتظر الخبر، فأخبرت بالجملة التي بعده، وهذا الذي قد ذكرتُ من أن تقديم ذكر المحدَّث عنه يفيد التنبيه له، قد ذكره صاحب الكتاب في المفعول إذا قُدِّمَ فَرُفع بالابتداء وبني الفعل الناصبُ لَهُ عليه، وعُدِّي إلى ضميره فشُغِلَ به كقولنا في "ضربتُ عبدالله:عبدُالله ضربْتهُ"، فقال: وإنَّما قلت: عبدُالله، فنبهتَهُ له ثمَّ بنيت عليه الفعل، ورفعته بالابتداء؛ وذلك من أجل أنَّه لا يؤتى بالاسم معرًى من العوامل إلاَّ لحديث قد نُويَ إسناده إليه، وجملة الأمر أن ليس إعلامك الشيء بغتة غفلاً مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه، والتقدمة له؛ لأنَّ ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التأكيد والإحكام، ويشهد لما قلنا من أن تقديم المحدَّث عنه يقتضي تأكيد الخبر، وتحقيقه له، أنا إذا تأمَّلنا وجدنا هذا الضرب من الكلام يجيء فيما سبق فيه إنكار أو شكٌّ ...، ويزيدك بيانًا أنَّه إذا كان الفعل ممَّا لا يشكُّ فيه، ولا ينكر بحال، لم يكد يجيء على هذا الوجه، ولكن يُؤتى به غير مبنيٍّ على اسم."[65] فالجملة الاسميَّة تتمثَّل في خطوتين الخطوة الأولى:الابتداء بالمبتدأ؛ لتنبيه المخاطب له والخطوة الثانية: الإخبار

بما ينتظره المخاطب، وهذا يعني أيضًا أنّ المبتدأ معروف للمخاطب، وإنَّما الذي يجهله هو الخبر، فالمعرفة في المقدِّمة، والمجهول في النهاية وهو محلُّ الفائدة.

ويتابع السيرافيُّ حديثه عن بناء الفعل على الاسم، ذاكرًا شرط ذلك فيقول: "قال وإنَّما حسن أن يبنى الفعل على الاسم حيث كان معملاً في ضميره، يعني أن ضربته إنَّما بني على زيد؛ لأنَّه قد عمل في ضميره، ولولا ذلك لم يحسن."(66) فشرط بناء الفعل على الاسم، أن ينشغل الفعل بضمير الاسم المتقدِّم؛ حتَّى يخرج من طلب الفعل له، فإذا لم ينشغل الفعل بالضمير وجب أن تنصب الاسم المتقدِّم؛ لأنَّ الجملة تكون حينئذٍ جملة فعليَّة وليست اسميَّة، والفعل محتاج للمفعول به، ويجوز رفعه على ضعف؛ وذلك على نيَّة وجود الهاء، ويجوز نصبه، وهو منشغل بالضمير، وذلك على تقدير فعل سابق عليه محذوف، يفسِّره الفعل المذكور بعده؛ لأنَّ المفسَّر والمفسِّر لا يجتمعان، ولا يتعدّى الفعل إلى ضمير اسم وإلى ظاهره جميعًا. ولهذا وجب في "زيدًا ضربته" تقدير عامل على الأصحِّ.

وكما تَرَتبت المباني في الجملة الفعليَّة بالرتبة (المنزلة) من الخاص إلى العام، فكذلك تترتَّب المباني في الجملة الاسميَّة.

وعلى هذا فالجملة الاسميَّة تترتُّب مبانيها بالرتبة من الأهمِّ إلى الأقلِّ أهميَّة، ومن الخاص إلى العام؛ وعلَّة هذا الترتيب أنَّ المبتدأ هو المبنيُّ عليه، ورتبة المبنيِّ عليه قبل رتبة المبنيِّ، والمبتدأ هو المحتاج، ورتبة المحتاج قبل رتبة المحتاج إليه أو المطلوب، إلى جانب أنَّ المبتدأ معرفة والخبر قد يكون نكرة، فتقدَّمت المعرفة على النكرة، فلا يُخبر عن مجهول، والإخبار عمَّا لا يعرف لا فائدة منه.

وقد قال ابن مالك:

والأصلُ في الأخبارِ أن تُؤَخَّرا وَجَوَّزُوا التقديمَ إذْ لا ضَرَرا(67)

الجملة ودلالتها القطعيَّة والاحتماليَّة:

يقول السامرائيُّ: "الجملة العربيَّة إمَّا أن تكون قطعيَّة الدلالة، أو أن تكون احتماليَّة الدلالة، الجملة ذات الدلالة القطعيَّة: تدلُّ على معنى واحد، ولا تحتمل غيره، أمَّا ذات الدلالة الاحتماليَّة: فتحتمل أكثر من معنى، وقد يترك القائل الدلالة احتماليَّة؛ لتحمل أكثر من معنى، من باب التوسُّع، وقد تتحدَّد الدلالة بقرينة لفظيَّة أو معنويَّة."(68)

ونستنتج جملة من الأسباب التي تدعو لدلالة الاحتمال في الجملة، منها:

1 ـ الاشتراك اللفظيُّ في معنى المفردة.

فيكون للكلمة أكثر من معنى، دون ما ينصُّ على أحدهما، مثل: العين، والقرء

ومن الحروف إن، وما، مثال: "ما لك خير"، يمكن أن تكون (ما) نافية، والمعنى: نفي الخير، أو أن تكون موصولة بمعنى: (الذي لك خير).

2 ـ الاشتراك في دلالة الصيغة.

في العربيّة صيغ مشتركة الدلالة، نحو:

(فعيل)، وفيها هذه الاحتمالات: مصدر، مثل: صهيل، وصفة مشبَّهة، مثل: كريم، وصيغة مبالغة، مثل: سميع، واسم مفعول، مثل: طريد.

(فَعول) واحتمالاتها: صيغة مبالغة، مثل: صبور، واسم مفعول، مثل: رسول

(فُعُول) واحتمالاتها: مصدر، مثل: سُجُود، وجمع، مثل: عهود.

أمثلة أخرى "إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ"(69)، براء: قد تكون مصدرًا على المبالغة، أو صفة مشبَّهة، كجواد (لا يشادّ زيد ولا يوادّ لئيم)، قد يكون المراد:(لا يشادَد، لا يوادَد)، أو المراد:(لا يشادِد، لا يوادِد).

3 ـ عدم التبيُّن من أنّ القول كلمة أو كلمتان:

مثال: (ما لي عندك)

قد تكون: (مالي) = كلمة واحدة من المال + الضمير = الإعراب مبتدأ، أو هي كلمتان (ما) الموصولة، أو الاستفهاميّة + جار ومجرور

4 ـ عدم تبيُّن أصل الكلمة، أو وزنها، فإن تبيَّن الأصل، أو الوزن كانت الدلالة قطعيّة، مثال: (أنا أكيله)، قد تكون فعلاً مضارعًا من (كال)، بمعنى: أن أكيل له شيئًا، وقد تكون صيغة فعيل، من (أكل)، بمعنى: مفعول، أيّ: مأكول.

5 ـ المجيء بصيغة تفضي إلى اختلاف محتمل في الإعراب والدلالة

"وَادْعُوهُ خَوْفاً وَطَمَعاً" (70) واحتمالاتها: مفعول لأجله = خوفًا وطمعًا، الحال = خائفين طامعين.

6 ـ ذكر ألفاظ تفضي إلى الاحتمال في الدلالة سواء قيودًا كانت أو غيرها، ولو لم تذكر لكانت الدلالة قطعيّة،نحو: (ما جاءني أخوك راكبًا) واحتمالاتها: ما جاء حالة كونه راكبًا، أو ما جاء أصلاً.

7 ـ الحذف الذي يؤدِّي إلى احتمال إعرابيّ ودلاليّ

"فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً" (71)واحتمالاتها: ضحكًا قليلاً = مفعول مطلق، زمنًا قليلاً = ظرف زمان

8 ـ اشتراك في الإعراب يفضي إلى اشتراك في الدلالة. نحو: (ذره يقول ذاك)الحال = اتركه قائلاً ذاك الاستئناف = اتركه، إنَّه يقول ذاك.

9 ـ مواقع إعرابيَّة ذات دلالة قطعيَّة أو محتملة

(اشتريت قدحَ ماءٍ) واحتمالاتها: اشتريت القدح فقط، أو اشتريت ماء بمقدار قدح فإن قلت (اشتريت قدحًا ماءً) كانت الدلالة قطعيَّة. وإن قلت (لا رجلٌ في الدار) فيحتمل نفي جنس الرجال، ويحتمل نفي الواحد فقط، وقد يكون في الدار اثنان أو أكثر. فإن قلت (لا رجلَ في الدار) بالنافية للجنس، فإنّي أنفي وجود أيّ رجل بل أنفي جنس الرجال كلَّه.

10 ـ الاختلاف في إرادة الحقيقة والمجاز

"حَتَّى إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ" (72) يحتمل أنَّ المراد هو تنور الخبز حقيقة، أو أنَّه كناية عن الشدَّة

11 ـ جمل تحتمل في تأليفها أكثر من معنى

"فَقَلِيلاً مَا يُؤْمِنُونَ" (73) يحتمل أنَّ المراد هو قلَّة المؤمنين، ويحتمل أنَّ المراد نفي الإيمان تمامًا.

"بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا" (74) يحتمل أنَّها مرفوعة بعمد غير مرئيَّة، أو بلا عمد إطلاقًا.

12 ـ عبارات تحتمل أكثر من معنى، غير أنَّه قد تتعيَّن الدلالة بالتعليق أو بالوقف على مواطن ما من العبارة

"فَلا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا أَنْتُمَا وَمَنْ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ"(75) ونلحظ هنا علامة مزدوجة من ثلاث نقاط في موضعين (إِلَيْكُمَا + بِآيَاتِنَا)، وتعني أنَّ الوقف على أحد الموطنين يعني امتناع الوقف على الموطن الثاني. فإن وقفنا عند قوله: (إِلَيْكُمَا) لا يجوز أن نقف عند الثانية، ويكون المعنى: أنَّكم غالبون بآياتنا، وإن تابعنا القراءة يجب أن نقف عند قوله: (بِآيَاتِنَا) ويكون عدم الوصول إليهما بفضل الآيات، فالوقف يكون بحسب التعليق، إن علَّقنا الجار والمجرور: (بِآيَاتِنَا) بفعل الوصول وقفنا عندها، وإن علَّقناهما بالاسم المشتقّ:(الْغَالِبُونَ) وجب أن نقف عند (إِلَيْكُمَا) فقط.

وفي كلِّ حالة ممَّا سبق تكون الدلالة احتماليَّة، إلاَّ إن وجدت قرينة لفظيَّة أو معنويَّة فإنَّ الدلالة عندها تصبح دلالة قطعيَّة.

تتبُع أثر الجملة وفق مفهوم المركَّب الإسناديّ المقصود لغيره:

الإسناد هو: أن تُسند فعلاً إلى فاعل، أو صفة إلى صاحبها، أو خبرًا إلى مخبَر عنه، أيّ: تنسبه إليه، والمركَّب الإسناديُ في النحو هو: المركَّب الجامع بين المسند والمسند إليه، وهو شرط الجملة العربيَّة فحيث لا إسناد فإنَّه لا جملة.

والمركَّب الإسناديُ نوعان: فعليٌ وهو المتكوِّن: من الفعل (المسند) والفاعل (مسند إليه)، واسميٌ وهو المتكوِّن من: المبتدأ (مسند إليه) ومن الخبر (مسند).

تتحدَّد درجة تركيب الجملة من عدد المركَّبات الإسناديَّة الموجودة بها: فإن احتوت على مركَّب إسناديٍّ واحد (اسميًا كان أو فعليًا) فهي جملة بسيطة، ويُسمَّى ذلك المركَّب: النواة الإسناديَّة، وإذا احتوت على أكثر من مركَّب إسناديٍّ سُمِّيت: مركَّبة، بحيث تكون متكوِّنة من: نواة إسناديَّة، ومن مركَّبات إسناديَّة تحتلُّ محلَّ المتمِّمات، وهي المركَّبات الإسناديَّة الفرعيَّة، نحو قول أبي ذؤيب الهذلي:

قالت أميمة ما لجسمك شاحبا؟ منذ ابتُذلت ومثل مالك ينفع [76]

النواة الإسناديَّة في هذه الجملة هي: قالت أميمة، وهناك إسناد فرعيٌّ: جسمك: مبتدأ، (مسند إليه) وخبر، (مسند): هو اسم الاستـفهام: (ما)، ومتمِّم جاء لفظًا منصوبًا على الحاليَّة: (شاحبا). وعلى هذا فمصراع أبي ذؤيب جملة فعليَّة مركَّبة. ويحتلُّ المركَّب الإسناديُ الفرعيُ هنا محلَّ المفعول به.

إذن نصل إلى أنَّ: المركَّب الإسناديَّ يعني: مبتدأ وخبرًا، أو فعلاً وفاعلاً.

المركَّب الإسناديُ المقصود لغيره: جملة فعليَّة أو جملة اسميَّة ما تُلفِّظ بها لدلالة معناها، وإنَّما لكونها متمِّمة لغيرها، وهذا محصور في سبعة أنواع: جملة الخبر، جملة الصفة، جملة الحال، جملة الصلة، جملة الشرط، جملة الجواب، جملة القسم.

تكون هذه مقصودة لغيرها؟ الخبر يأتي مفردًا، ويأتي جملة: (زيد قائم): زيد مبتدأ، وقائم خبر، والخبر هنا مفرد، يعني ليس بجملة ولا شبه جملة.

مثال لجملة الصفة: (جاء رجل يضحك): جاء فعل ماضٍ، رجل فاعل، يضحك هذا فعل مضارع، والفاعل مستتر، والجملة في محلٍّ رفع صفة لرجل، جملة جاء رجل يضحك: كلام اصطلاحيٌّ، جملة يضحك من قولك جاء رجل يضحك: هذه قصدت لغيرها: يعني متمِّمة للموصوف

وهو رجل، هل نقول: جملة يضحك هذه مركَّبة من مسند ومسند إليه إذاً وُجد المركَّب الإسناديُّ إذاً هي كلام اصطلاحي؟ نقول لا.

مثال لجملة الصلة (جاء الذي قام أبوه): جاء فعل ماضٍ، الذي هذا موصول مبهم يحتاج إلى تفسير، الموصولات من المبهمات يعني تحتاج إلى تفسير، قام أبوه جملة الصلة وقعت مفسِّرة لهذا المبهم، قام أبوه فعل وفاعل هل قصدت لذاتها أم لغيرها؟ نقول لغيرها، هل هي كلام اصطلاحي؟ الجواب لا.

مثال جملة الحال: (جاء زيد يضحك): الجملة وقعت حالاً، مقصودة لغيرها، ليست بكلام اصطلاحي.

مثال لجملتي فعل الشرط وجوابه: (إن قام زيد قمتُ)، قام زيد فعل وفاعل، وقعت جملة الشرط، قمتُ وقعت جواب الشرط، هل جملة قام زيد من قولك إن قام زيد قمت كلام اصطلاحي؟ نقول لا، لمَ؟ لأنَّها وإن أفادت إلاَّ أنَّ فائدتها متمِّمة لغيرها، قمتُ من جملة الشرط السابقة نقول ليست كلامًا اصطلاحيًّا، مع أنَّه قد يبتدئ الكلام يقول قمت، في هذه الحالة تكون فعلاً وفاعلاً وتُعدُّ كلامًا اصطلاحيًّا، لماذا؟ لأنَّه قُصد بذاته، أن يدلّ على المعنى المراد، أمّا لما وقعت قمتُ متمِّمة لجملة الشرط نقصت الدلالة فصارت مقصودةً لغيرها لا لذاتها.

مثال لجملة القسم: (أقسم والله لزيدٌ عالم)، أو أحلف بالله لزيد عالم: أحلف: هذه جملة القسم، في ضمن التركيب هذا جملة القسم هي مقصودة لغيرها، وهو التأكيد؛ لأنَّ القسم من المؤكِّدات، "وَالْعَصْرِ (1) إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ (2)" [77]: المقسم عليه: إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ، المقسم به: الْعَصْرِ، حرف القسم: الواو، الواو هذه نائبة عن الباء: أقسم بالعصر، هذا الأصل، أقسم بالعصر هل هي جملة مقصودة لذاتها؟ لا، إنَّما قصدت لغيرها كونها وقعت مؤكِّدة.

إذاً هذه سبعة أنواع من الجمل، وقعت متمِّمة لغيرها، في ذلك التركيب لا نسمِّيها كلامًا اصطلاحيًّا، إذًا عندنا الآن مركَّب إضافيٌّ، مركَّب مزجيٌّ، مركَّب توصيفيٌّ، مركَّب إسناديٌّ مسمًّى به، مركَّب إسناديّ قصد لغيره، وهو السبعة، مركَّب إسناديّ مقصود لذاته.

تتبُع أثر الجملة وأسلوب الحذف:

وقد تعرضت أجزاء الجملة بنوعيها للحذف، وكان ذلك على نطاق واسع،حتَّى لا يكاد يوجد باب من أبواب النحو إلاَّ ويتَّصل بالحذف والتقدير على ما يذكر عليّ أبو المكارم،[78] وهناك أبواب كثيرة يطَّرد فيها الحذف، ومن ثمَّ التقدير، وهي: المبتدأ، والخبر، والمفاعيل، والإضافة، والموصول، والقسم، والشرط، والعطف، والعائد.. ويرى الدارسون أنَّ الحذف في هذه الأبواب

متَّصل بالقواعد الكليَّة التي تحكم جزئيَّات هذا النوع من الحذف، وقد أرجع عليّ أبو المكارم هذا الأمر إلى قاعدتين أو نظريتين، هما:(79)

الأولى: نظريَّة العامل، التي تقتضي وجود عامل ومعمول وحركة إعرابيَّة.

الثانية: مفهوم نظام الجملة عند النحاة، وهو النظام الذي يؤسِّس الجملة على فكرة الإسناد: مسند ومسند إليه.(80) ونعمد الآن إلى ذكر نماذج من الجمل التي اطَّرد فيها الحذف، رأى النحاة أنَّ حذف عناصر الجملة مطَّرد في مواضع، منها:

*المفعول به: يقرُّ النحاة أنَّ عامل المفعول به قد يحذف وجوبًا أو جوازًا، وله مواضع عدة، كقولهم: أهلاً وسهلاً، وكقولهم في النداء: يا خالد؛ لأنَّ النداء مفعول به عندهم.

*المصادر: فالنحاة ينصبون الكثير من المصادر على تقدير ناصب محذوف، إمَّا وجوبًا وإمَّا جوازًا.

*القسم ينصُّ النحاة على حذف جملة القسم في مواضع، وجملة الجواب في مواضع أيضًا.

*جملة الشرط ينصُّون أيضًا على حذف جملة الشرط حينًا، وجملة الجواب حينًا آخر، وقد تحذفان معًا في مواضع.

*العطف: يتعرَّض المعطوف عليه للحذف وحده، أو المعطوف وحده، أو يحذف المعطوف مع الأداة، وغير هذا كثير من المواطن التي تتعرَّض فيها الجملة للحذف. (81)

تتبُّع أثر عطف الجمل بعضها على بعض:

تخضع الجمل في وصل بعضها ببعض لدرجة من التكاتف والترادف والتجاور، حتَّى تتآلف بعضها مع بعض، وفق سلسلة من الترابط والانسجام، ولذلك لا بدَّ من مسوغ للجمع بين الجمل، يقول الجرجانيُّ: "وإذا وقع الفعلان في مثل هذا في الصلة ازداد الاشتباك والاقتران، حتَّى لا يتصوّر تقدير إفراد في إحداهما عن الأخرى، وذلك في مثل قولك: العجب من أنّي أحسنت وأسأت ويكفيك ما قلت وسمعت، وأيّ حسن أن تنهى عن شيء وتأتي مثله."(82)

وقد اعتنى صاحب الطراز أيضًا بشرط المناسبة في عطف المفرد، وفي عطف الجمل: " فلا بدَّ من أن يكون لتقديم المعطوف عليه وجه يسوغه، وإلاَّ كان لغوًا، ولهذا ضعف: زيد قائم وعمرو قاعد؛ إذ لا علاقة بين هاتين الجملتين تكون سببًا لعطف إحداهما على الأخرى، ولهذا عيب على أبي تمّام قوله:

لا والذي هُوَ عَالِمٌ أنَّ النَّوى   صَبِرٌ وأنَّ أبا الحسينِ كَرِيـمُ (83)

إذ لا مناسبة بين مرارة النوى وكرم أبي الحسين."(84)

وقد نصَّ السكاكيُّ في هذه المسألة على ضرورة وجود جامع بين المفردات أو الجمل؛ حتَّى توصل بعضها مع بعض، والجامع عنده إمَّا وهميّ أو عقليّ أو خياليّ، يقول: "الجامع العقليُّ هو أن يكون بينهما اتِّحاد في تصوُّر مثل الاتِّحاد في المخبر عنه، أوفي الخبر، أو في قيد من قيودهما، أو تماثل هناك، فإنَّ العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدُّد عن البين. أو تضايف كالذي بين العلَّة والمعلول، والسبب والمسبَّب، أو السفل والعلوِّ والأقلِّ والأكثر، فالعقل يأبى إلاَّ أن يجتمعا في الذهن. وإنَّ العقل سلطان مطاع. والوهميُّ هو أن يكون بين تصوُّراتهما شبه تماثل نحو أن يكون المخبر عنه في إحداهما لون بياض وفي الثانية لون صفرة، فإنَّ الوهم يحتاج في أن يبرزهما في معرض المثلين، وكم للوهم من حيل تروج! وإلاَّ فعليك بقوله:

ثَلاثَةٌ تُشْرِقُ الدنيا بِبَهْجَتِها   شَمْسُ الضُحَى وأبو إِسْحَاقَ والقَمَرُ (85)

وقل: ما الذي سواه حسن الجمع بين الشمس وأبي إسحاق والقمر هذا التحسين؟! وقد عرفت حال المثلين في شأن الجمع، أو تضاد كالسواد والبياض، والهمس والجهارة، والطيب والنتن، أو شبه تضاد كالذي نحو: السماء والأرض، والسهل والجبل، والأوَّل والثاني، فإنَّ الوهم ينزل المتضادين والشبيهين بهما منزلة المتضايفين، فيجتهد في الجمع بينهما في الذهن؛ ولذلك تجد الضدَّ أقرب خطورًا بالبال مع الضدِّ، والخيال هو أن يكون بين تصوُّراتها تقارن في الخيال سابق لأسباب مؤدِّية إلى ذلك، فإنَّ جميع ما يثبت ممَّا يصل إليه من الخارج يثبت فيه على نحو ما يتأدَّى إليه، ويتكرَّر لديه، ولذلك لم تكن الأسباب على وتيرة واحدة فيما بين معشر البشر، اختلف الحال في ثبوت الصور في الخيالات ترتبًا ووضوحًا، فكم من صور تتعانق في الخيال! وهي في آخر ليست تتراءى." (86)

وقد ذهب التفتازانيُّ إلى هذا الاتِّجاه أيضًا في قوله: "والجامع بين الجملتين يجب أن يكون باعتبار المسند إليهما، أو المسندين جميعًا، أي: باعتبار المسند إليه في الجملة الأولى والمسند إليه في الجملة الثانية، وكذا باعتبار المسند في الجملة الأولى والمسند في الجملة الثانية، نحو: يشعر زيد ويكتب، للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال أصحابهما، ويعطي زيد ويمنع؛ لتضاد العطاء والمنع، هذا عند اتِّحاد المسند إليهما، أمَّا عند تغايُرهما فلا بدَّ من تناسبهما أيضًا، كما في قولك: زيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير؛ لمناسبة بينهما، أيّ: بين زيد وعمرو، كالأخوَّة والصداقة أو العداوة أو نحو ذلك. وبالجملة يجب أن يكون أحدهما بسبب من الآخر، وملابسًا له ملابسة لها نوع اختصاص بهما، بخلاف زيد كاتب وعمرو شاعر، بدون المناسبة بين زيد وعمرو، فإنَّه لا يصحُّ، وإن تناسب المسندان، وهما: كاتب وشاعر ولهذا حكموا بامتناع: خفي ضيق وخاتمي حديد، وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقًا، أيّ سواء أكان بين زيد وعمرو مناسبة أم لم تكن؛ لعدم تناسب الشعر وطول القامة." (87)

فصفة العطف هي التي تؤاخي بين المفردات والجمل، وتشدُ من عزم ترابطها، فتبدو الجمل كالكلمة الواحدة،لا تستغني عن أيّ مفردة من مفرداتها، وهذا سبيل النظم الجيِّد المترابط الأعطاف.

أمَّا صاحب الإشارات والتنبيهات فيقول: "أمَّا المناسبة فنحو: زيد شاعر وعمرو كاتب، إذا كان بين زيد وعمرو شبه ما، كما بين الشعر والكتابة. وإن فقد مناسبة أحد الطرفين لم يجز الوصل. نحو: الأمير شاعر والأكار كاتب أو زيد شاعر وعمرو طويل. وأمَّا الاتِّحاد فنحو: زيد يعطي ويمنع أو زيد يعطي وعمرو، أي وعمرو يعطي؛ لأجل ذلك قال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ [88] قطعها عمَّا قبلها؛ لأنَّها تتعلَّق بالكفار وما قبلها يتعلَّق بالقرآن."[89] فهو يتأثَّر في هذه الجزئيَّة بنظريَّة العامل؛ لأنَّه يرى أنَّ مسوغ الجمع بين الجملتين هو اجتماعهما في الحكم، وهو أمر لا يخلو من الصحَّة؛ لأنَّه يشير إلى الإفادة النحويَّة التي لا تتأتَّى إلاَّ من خلال اعتبار جميع أركان الكلام؛ لأنَّ فصل بعض هذه الأركان عن بعضها أو فصل جملة عن جملة أخرى متعلِّقة بها تعلُّق العمل من شأنه أن يؤدِّي إلى إخلال بالمعنى، فيخرج عن حدِّ الكلام،ولذلك نجده يقول: "الجملتان إذا كانتا معمولتي عامل واحد، وذلك بأن تكونا واقعتين موقع المفردين يجب أن يعطف الثانية على الأولى بواو الجمع؛ ليدلَّ على اجتماعهما في الحكم، وهو خمسة أقسام:

أ. أن يكونا خبري مبتدأ واحد نحو: زيد أبوه قائم وأخوه قاعد.

ب. أن يكونا فاعلي فعل واحد، نحو: بلغني أنَّ زيدًا عالم وأنَّ عمرًا جاهل.

ت. أن يكونا مفعولي فعل واحد: علمت أنَّ زيدًا فاضل وأنَّ عمرًا جاهل.

ث. أن يكونا صفتي موصوف واحد، نحو: جاءني رجل كريم وأخوه عالم.

ج. أن يكونا حالي صاحب واحد، نحو: ركب الأمير والجنائب تقاد بين يديه والغلمان يركضون حواليه."[90]

تتبُّع أثر الجملة المعترضة، وتبيُن أغراضها البيانيَّة:

قال ابن فارس: "إنَّ من سنن العرب أن يعترض بين الكلام وتمامه، كلام لا يكون إلا مفيدًا."[91] وهذا المعترض هو ما اصطلح على تسميته بالجملة الاعتراضيَّة.

ونجد أنَّ الجملة الاعتراضيَّة تأتي في أثناء الكلام – وليس المراد بالكلام هنا: المسند والمسند إليه فقط، بل جميع ما يتعلَّق به من الفضلات والتوابع – فاصلة بين متلازمين، سواء أكانا مفردين، أو كانا جملتين متَّصلتين معنى؛ وذلك لإفادة الكلام تقوية، أو إيضاحًا وبيانًا؛ لنكتة سوى دفع الإيهام.

وقد عرَّفها الزركشيُّ بقوله: "هو أن يؤتى في أثناء الكلام، أو كلامين متَّصلين معنى، بشيء يتمُّ الغرض الأصليُّ بدونه، ولا يفوت بفواته، فيكون فاصلاً بين الكلام أو الكلامين؛ لنكتة".. ثمَّ يقول: "وقال الشيخ عز الدين في أماليه: (الجملة المعترضة تارة تكون مؤكِّدة، وتارة تكون مشددِّة؛ لأنَّها إمَّا ألا تدلّ على معنى زائد على ما دلّ عليه الكلام، بل دلَّت عليه فقط، فهي مؤكِّدة، وإمَّا أن تدلّ عليه وعلى معنى زائد، فهي مشدِّدة.)"[92]

ويُعدُّ مفهوم الاعتراض عند البلاغيِّين أعمّ من مفهومه عند النحاة؛ لأنَّ البلاغيِّين يعدُّون أنَّ الجملة الواقعة بين الكلامين المتَّصلين معنى لا لفظًا، جملة معترضة، أمَّا النحاة فلا يعدُّونها اعتراضيَّة؛ حتَّى يكون بين ما قبلها وما بعدها اتِّصال لفظيٌّ.

وقد عرَّفه أبو هلال العسكريّ بقوله: "هو اعتراض كلام في كلام لم يتمّ، ثمَّ يرجع إليه فيتمّه."[93] فلم يشترط أن يكون الاعتراض جملة، أو أن يكون له محلٌّ من الإعراب، أو ليس له محلٌّ، لكنَّ أكثر البلاغيِّين اشترطوا أن يكون الاعتراض جملة أو أكثر، وألاَّ يكون له محلٌّ من الإعراب، كما اتَّضح من تعريفهم له، حيث عرَّفوه بـ: "هو أن يؤتى في أثناء الكلام، أو بين كلامين متَّصلين معنى بجملة أو أكثر، لا محلّ لها من الإعراب؛ لنكتة."[94]

وقال القزوينيُّ في التلخيص: "ثمَّ جوَّز بعضهم وقوعه آخر جملة لا تليها جملة متَّصلة بها، فيشمل التذييل، وبعض صور التكميل، وبعضهم كونه غير جملة، فيشمل بعض صور التتميم والتكميل."[95] وقال في الإيضاح: "ومن الناس من لا يقيِّد فائدة الاعتراض بما ذكرنا، بل يجوز أن تكون دفع توهُّم ما يخالف المقصود."[96] فيتَّضح من كلامه أنَّ هناك فرقتين تخالفان رأي الجمهور الذي سبق عرضه.

الفرقة الأولى: لا تشترط في الاعتراض أن يكون واقعًا في أثناء الكلام، أو بين كلامين متَّصلين معنى، بل تجوِّز أن يقع في آخر الكلام، أو يليه غير متَّصل به معنى، فالاعتراض عند هؤلاء: هو أن يؤتى في أثناء الكلام، أو في آخره، أو بين كلامين متَّصلين، أو غير متَّصلين، بجملة أو أكثر، لا محل لها من الإعراب، وقال الزمخشريُّ، في تفسير قول الله تعالى: "وَمَنْ أَحْسَنُ دِيناً مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً"[97]: فإن قلت: ما موقع هذه الجملة؟ قلت: هي جملة اعتراضيَّة، لا محلّ لها من الإعراب".. ثمَّ يقول: "فائدتها تأكيد وجوب اتِّباع ملَّته؛ لأنَّ من بلغ من الزلفى عند الله أن اتَّخذه خليلاً، كان جديرًا بأن تُتَّبع ملَّته وطريقته، ولو جعلتها معطوفة على الجملة قبلها لم يكن لها معنى."[98]

أمَّا الفرقة الثانية: فيجيزون كونه غير جملة، لكنَّهم يشترطون وقوعه في أثناء الكلام، فلا يقع بين كلامين لا اتِّصال بينهما، فلم يخالفوا الجمهور في ذلك، بل خالفوا الجمهور في قولهم: بأنَّ النكتة قد تكون لدفع إيهام خلاف المقصود، وفي كون الاعتراض جملة لها محلّ من الإعراب، أو مفردًا. فالاعتراض عند هؤلاء يشمل من التتميم ما كان بغير جملة في أثناء الكلام، ومن التكميل ما كان واقعًا في أثناء الكلام مفردًا، أو جملة، أو بين كلامين متَّصلين. وقد علَّق صاحب المطول على ما ذكره القزوينيُّ بقوله: "ففي الجملة كلامه لا يخلو من خبط".[99]

وقد كان ابن الأثير من أبرز من قلَّلوا من قيمة الاعتراض، وهوَّنوا من شأنه، فقد جعل وجوده في الكلام كخروجه منه، فالمعنى عنده لا يتأثَّر بالاعتراض وجودًا أو عدمًا، ولذلك عرَّفه فقال: "وحدُّه: كلُّ كلام أدخل فيه لفظ مفرد أو مركَّب، لو أسقط لبقي الأوَّل على حاله."[100] ثمَّ قسَّم الاعتراض بعد ذلك قسمين:

أحدهما: ما لا يأتي في الكلام إلاَّ لفائدة، وهو جارٍ مجرى التوكيد، وقد استشهد لهذا القسم بآيات من القرآن العظيم، وأبيات من جيِّد الشعر، وأبان عن الغرض البلاغيِّ للاعتراض فيها.

ثانيهما: وهو الذي يأتي في الكلام لغير فائدة، وقد قسَّم هذا القسم ضربين:

الأوَّل: أن يكون دخوله في الكلام كخروجه منه، لا يكتسب به حسنًا ولا قبحًا.

والثاني: وهو الذي يؤثِّر في الكلام نقصًا، وفي المعنى فسادًا.

وقد مثَّل للضرب الأوَّل من القسم الثاني بقوله: "فمن ذلك قول النابغة:

يقول رجال يجهلون خليقتي   لعلَّ زيادًا – لا أبا لك – غافل [101]

فقوله: – لا أبا لك – من الاعتراض الذي لا فائدة فيه، وليس مؤثِّرًا في البيت حسنًا ولا قبحًا.

ومثله قول زهير:

سئمت تكاليف الحياة ومن يعش   ثمانين حولاً – لا أبا لك – يسأم [102]

فابن الأثير يرى أنَّ جملة – لا أبا لك – لا تؤثِّر في الكلام زيادة أو نقصًا، وأنَّ وجودها في الكلام كخروجها منه، ولقد غفل عن موضع الحسن، وفائدة الاعتراض في البيتين غفلة واضحة، فجملة – لا أبا لك – كثيرًا ما تأتي في مواضع الضجر، والضيق، والعتاب، والردِّ على افتراءات الوشاة، فالنابغة في البيت الأوَّل يرثي النعمان بن المنذر، فكم أوقع الوشاة بينهما!، وكم لقي من الآلام! بسبب وشاياتهم، فهو في ضيق من هؤلاء الناس، كما أنَّه يعاني آلام الحزن؛ بسبب موت

النعمان الذي كان يحبُّه ويمدحه، كلُّ هذه المشاعر أبرزتها جملة – لا أبا لك – ولو لم يشتمل البيت على جملة الاعتراض – لا أبا لك – ما استطعنا أن نحسَّ بما يعانيه الشاعر من آلام، وبما يعتمل في صدره من مشاعر.

وفي البيت الثاني نجد الشاعر زهيرًا قد بلغ من العمر أرذله، فقد عاش ثمانين حولاً، وليس له من يساعده على تحمُّل تكاليف الحياة، ومشقات العيش، فقد كره البقاء في الدنيا، وزهد فيها، ولا تجد جملة تعبِّر عمًا في نفسه من مشاعر اليأس والضيق، كما تعبِّر عنه جملة – لا أبا لك –.

ويتَّضح ممًا سبق أنَّ الاعتراض إذا وقع موقعه المناسب في السياق، فإنَّه يكون من مقتضيات النظم، ومن متطلَّبات المقام؛ ذلك لأنَّه كثيرًا ما يقع مؤكِّدًا لمفهوم الكلام الذي وقع فيه، ومقرِّرًا له في نفوس السامعين، وذلك كما في قوله تعالى في وصف المنافقين: "أَوْ كَصَيِّبٍ مِنْ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنْ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ(19) يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ"[103] ذكر المفسرون أنَّ قول الله تعالى: (وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ) جملة معترضة بين جملتين من قصَّة واحدة، وهما: (يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ) و(يَكَادُ الْبَرْقُ)، وفي هذا الاعتراض تنبيه وتأكيد على هلاك المنافقين، وفي قوله:(يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ) إشعار بشدَّة عنايتهم لسدِّ آذانهم، ومبالغتهم في إدخال أناملهم فيها، كأنَّ كلَّ واحد منهم يحاول بما دهمه من الخوف أن يغرس أصابعه كلَّها في أذنيه؛ حتَّى لايكون للصوت منفذ إلى سمعه، فتأتي الجملة الاعتراضيَّة (وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ)؛ لتؤكِّد أنَّه لا نجاة لهم، ولا مهرب، فقد أحاط بهم الهلاك من كلِّ ناحية.[104]

ومنه قول الله تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ"[105]، فقد ذكر المفسِّرون أنَّ قول الله تعالى: (اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ) جملة معترضة؛ لبيان أنَّ معرفة خفايا القلوب مردُّها إلى الله وحده، أيَّ أنَّ الله وحده يعلم سرائرهنَّ، ولكن عليكم معرفة الظاهر بما تستطيعونه من الدلائل. ولو لم تأت جملة الاعتراض لكان المعنى: على أنَّ المؤمنين مطالبون بمعرفة حقيقة إيمانهنَّ، ظاهرًا وباطنًا، وهو أمر ليس في مقدورهم، لذلك كانوا يكتفون بتحليف المرأة المهاجرة بالله، ما خرجت رغبة بأرض عن أرض، وما خرجت من بغض زوج، وما خرجت التماسًا لدنيا، وما خرجت إلاَّ حبًا لله ورسوله. [106]

وممًا جاء فيه الاعتراض مؤكِّدًا لمفهوم الكلام الذي وقع فيه قول الله تعالى: "وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ"[107] فقوله:(وَهُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ) جملة معترضة، فائدتها تأكيد مفهوم الكلام الذي جاء فيه

الاعتراض، فالله تعالى خصَّ الإيمان بما أنزل على الرسول سيِّدي محمَّد صلى الله عليه وسلم من بين ما يجب الإيمان به؛ تعظيمًا لشأنه، وتأكيدًا لأهميَّة الإيمان به؛ لأنَّه لا يصحُّ الإيمان، ولا يتمُّ إلاَّ به، وقد أكَّد ذلك بالجملة المعترضة (وَهُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ). وقد أشار الألوسي إلى وجه التأكيد بها، حيث قال: "وهي جملة معترضة بين المبتدأ والخبر؛ مفيدة لحصر الحقيقة فيه."[108]

وهناك فرق بين الجملة المعترضة وما يلتبس بها من الجمل النحويَّة، وبعض المصطلحات البلاغيَّة، منها:

- الفرق بين الجملة المعترضة والجملتين: الحاليَّة، والاستئنافيَّة:

أولاً: الفرق بين الجملة المعترضة والجملة الحاليَّة:

إذ قد تشتبه الجملة الحاليَّة بالجملة الاعتراضيَّة، والتفريق بينهما يعتمد في الأصل على إدراك الوظائف المعنويَّة الخاصة بكلٍّ منهما، وهناك فروق شكليَّة بين الجملتين، ذكرها ابن هشام.[109]

ومن هذه الفوارق:

*إنَّ الجملة الحاليَّة من الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب، فهي تقع موقع المفرد، وتنوب عنه في إعرابه، أمَّا الجملة الاعتراضيَّة: فهي من الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب.

*أجاز النحاة أن تتصدَّر الجملة الاعتراضيَّة بدليل استقبال، مثل: السين، أو سوف، أو لن، أو لا، كقوله تعالى:" فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ "[110]، أمَّا الجملة الحاليَّة فقد أتت خالية من أدوات الإستقبال.

*قد تكون الجملة الاعتراضيَّة إنشائيَّة، أوطلبيَّة، أمَّا الجملة الحاليَّة فقد اشترط النحاة أن تكون خبريَّة، ولا تكون جملة طلبيَّة، ولا تعجبيَّة.

ومن الإنشاء الطلبيِّ: الجملة الأمريَّة، في قوله تعالى: "وَلا تُؤْمِنُوا إلاَّ لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ"[111]، فجملة: (قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ) اعتراضيَّة، ساقها الله تعالى؛ للمسارعة بالردِّ على ما تواصى به بعض اليهود فيما بينهم من أقوال خبيثة، وأفكار ماكرة؛حتَّى يزداد المؤمنون إيمانًا على إيمانهم، ويزدادوا هم رجسًا إلى رجسهم، وينكشف ما أضمروه وما بيتوه للمؤمنين من سوء وحقد[112]، كما أفاد الاعتراض: أنَّ الهدى بيد الله، فإذا قدَّره لكم، لم يضرّكم مكرهم.

*جواز اقتران الجملة الاعتراضيَّة بالفاء، وامتناع ذلك في الحاليَّة،كقوله تعالى:" وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّتَانِ (62) فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ (63) مُدْهَامَّتَانِ (64)"[113]، وفائدة الاعتراض هنا؛ للتنبيه "على أنَّ تكذيب كلٍّ من: الموصوف والصفة، حقيق بالإنكار والتوبيخ." [114]

ومن قبيل ذلك:(إذ) التعليليَّة، نحو قول الله عز وجل: "وَلَنْ يَنفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ"[115]، ويُحمل على ذلك أيضًا: (حتَّى) الابتدائيَّة في مثل قول الله عز وجل: "وَلَيْسَتْ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمْ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الآنَ وَلا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ"[116]، أمَّا الجملة الحاليَّة فلا يجوز أن تقترن بواحد من هذه الأحرف. [117]

*لجملة الحال دلالات، وأغراض بلاغيَّة، تختلف عن دلالات الجملة المعترضة وأغراضها، منها:

جملة الحال تُبيِّن هيئة صاحب الحال، نحو قول الله عز وجل: "أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتاً وَهُمْ نَائِمُونَ"[118]، فجملة (وَهُمْ نَائِمُونَ): مبيِّنة لهيئة أولئك القوم العائد عليهم ضمير الغيبة.

تقييد الفعل، نحو قول الله تعالى:"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى"[119]، فقد جاءت جملة (وَأَنْتُمْ سُكَارَى)؛ لتقييد النهي عند قرب الصلاة بحالة محدَّدة، وهي كونهم سكارى، فإذا زال القيد بطل النهي.

توكيد معنى الجملة الأساسيَّة، نحو قوله تعالى: "فَلَمَّا آتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوا وَهُمْ مُعْرِضُونَ"[120]، فجملة الحال (وَهُمْ مُعْرِضُونَ):ليست قيدًا لفعل التولية، وليست مبيِّنة لهيئة فاعله؛ لأنَّ التولية تتضمَّن معنى الإعراض؛ وإنَّما جاءت تأكيدًا وتحقيقًا لمعنى الفعل (تَوَلَّوا). إلى غير ذلك من الدلالات والأغراض التي تختلف عن دلالات الجملة المعترضة وأغراضها.

ثانيًا: الفرق بين الجملة المعترضة والجملة المستأنفة:

خلط بعض النحاة بين مفهوم الاعتراض، ومفهوم الاستئناف، من ذلك مثلاً، ما ذكره الزمخشريُّ عند تفسيره لقوله تعالى: "قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَقَ إِلَهاً وَاحِداً وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ". [121]

من أنَّ جملة (وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) حال من فاعل (نعبد)، أو من مفعوله؛ لرجوع الهاء إليه في له، ويجوز أن تكون معطوفة على (نعبد)، وأن تكون جملة اعتراضيَّة مؤكدة.[122] فذكر ههنا جواز عدِّ قوله: (وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) جملة معترضة، والصواب: أنَّها استئنافيَّة؛ لأنَّ ضابط الاعتراض لا يتحقَّق فيها على رأي الجمهور.

ومثل ذلك فعل الرضي[123] عند حديثه عن الشرط في الحديث المنسوب للنبي صلى الله عليه وسلم "اطلبوا العلم ولو في الصين"[124]، فقال: "والظاهر أنّ الواو الداخلة على الشرط في مثله اعتراضيّة، ونعني بالجملة الاعتراضيّة: ما يتوسط بين أجزاء الكلام متعلِّقًا به معنى، مستأنفًا لفظًا، على طريق الالتفات، وقد يجيء بعد تمام الكلام، كقوله عليه الصلاة والسلام: "أنا سيِّد ولد آدم ولا فخر"[125]، ولا شكّ أنّ الرضي خلط بين الاعتراض والاستئناف، فيما ذكره من أمثلة.

ومع أنّ الجملة الاستئنافيّة تشارك الجملة المعترضة في أنَّها من الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب، إلاّ أنّنا لو أمعنا النظر في دلالات كلٍّ من الجملتين: المعترضة، والمستأنفة، وأغراضهما؛ لعرفنا الحدود الفارقة والفاصلة فيما بين الجملتين.

ومن هذه الفوارق:

* الجملة الاستئنافيّة منقطعة عمّا قبلها صناعيًا، (أيْ:غير متعلِّقة بها بإتباع، أو إخبار، أو وصفيّة)[126]؛ لاستئناف كلام جديد، فهي لا بدّ أن يكون قبلها كلام تام.

أمّا الجملة المعترضة: فهي التي تقع بين شيئين متطالبين، كالتي تقع بين المبتدأ والخبر، أو بين ما أصله المبتدأ، أو ما أصله الخبر، أو بين الفعل ومعموله، أو بين الموصوف وصفته، أو بين المعطوف والمعطوف عليه، أو بين الشرط وجوابه، أو بين القسم والمقسم عليه، أو بين جملتين مستقلَّتين، بينهما علاقة سببيّة، أو تفسير، أو بيان.[127] والغرض من إيقاع هذه الجملة بين الشيئين المتلازمين، إبرازها، ووضعها موضع العناية والاهتمام.

* تختلف دلالات جملة الاستئناف ومعانيها الوظيفيّة عن دلالات الجملة المعترضة، وتتلخّص فيما يلي:

1) التعليل: وذلك إذا كانت جملة الاستئناف تبيِّن الكلام السابق، أو توضِّح وجه الفائدة منه، أو تحتجُّ، له وتدلُّ على صحّته،أو بطلانه، نحو قوله تعالى: "فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ"[128] فجملة (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ) تعليليّة للأمر بالتوكل على الله.

2) التأكيد والتحقيق: يكثر أن تأتي جملة الاستئناف مؤكِّدة لمضمون الكلام المتقدِّم عليها، وقد أوضح الجرجانيُ أنّ سرَّ الاستئناف في جملة التوكيد إنّما يكمن في قوّة الرابط المعنويِّ بين الجملتين، فيستغنى عن الرابط اللفظيِّ، وساق أمثلة كثيرة لهذه الجملة.[129]

ومن الاستئناف المفيد للتوكيد، ما أسماه البلاغيُّون: التذييل، كقوله تعالى: "ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلاَّ الْكَفُورَ"[130] فقوله: (وَهَلْ نُجَازِي إِلاَّ الْكَفُورَ) استئناف، غرضه توكيد ما قبله.

3) التعقيب على الكلام السابق بالمدح أو الذم: نحو قوله تعالى: "وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنْ الْجَنَّةِ غُرَفاً تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ"[131] فجملة: (نِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ)، استئناف سيق؛ لمدح ما تضمَّنه الكلام السابق من جزاء المؤمنين. ومثله قوله تعالى: "وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ"[132] فجملة (فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ) استئناف، غرضه ذمُّ ما تضمَّنه الخبر السابق من استهانة بكتاب الله، وإعراضهم عنه.

4) تتميم المعنى بما يوافق مقتضى حال السامع: وذلك إذا كان ما قبل الاستئناف يستدعي تساؤل السامع، فتأتي جملة الاستئناف جوابًا لذلك التساؤل المفترض، نحو قوله تعالى:" قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ (23) قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنتُمْ مُوقِنِينَ (24)"[133] ولمَّا كان السامع إذا سمع الخبر عن فرعون بأنَّه قال: (وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ)؟ وقع في نفسه أنَّه يقول: فما قال موسى له؟ أتى قوله: (قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ) فأتى الجواب، مبتدأ مفصولاً غير معطوف.[134]

الخاتمة:

يمكن أن نخلص من بحثنا هذا إلى جملة من النتائج والتوصيات نوردها بالشكل الآتي:

1. نستخلص من تعريف النحاة للجملة أنَّ الجملة: هي وحدة لغويَّة مؤلَّفة من كلمة في سياق، أو من كلمتين، أو مجموعة كلمات مرتبطة بعلاقات نحويَّة تجري وفق النظام العام؛ لتأليف الجملة،مع مراعاة القواعد الخاصة بكلِّ لغة؛ وذلك للتعبير عن فكرة ذات معنى عام.

2. ذهب بعض النحاة في تقسيم الجملة خلافًا لما أجمع عليه جمهور النحاة، وقد نهجوا في ذلك سبيلاً، عقد فيه الحدّ في قسمة الجملة على (المُسند)، فالجملة الفعليَّة هي: الجملة التي يدلُّ فيها المسند على التجدُّد، أو التي يتَّصف فيها المسند إليه بالمسند اتِّصافًا متجدِّدًا، وبعبارة أوضح، هي التي يكون فيها المسند فعلاً؛ لأنَّ الدلالة على التجدُّد إنَّما تُستمدُّ من الأفعال وحدها.

3. وبعض النحاة ذهب في بحث الجملة الاسميّة والفعليّة إلى مخالفة الحدّ الذي اتَّخذه جمهور النحاة في تقسيم الجملة: اسميّة وفعليّة، وسوّى بين تقديم الفعل وتأخيره في مثل قولك: (جاء خالد) و(خالد جاء)

4. وجدنا قول بعض النحاة: إن من حقّ مذهب الجرجانيّ أن يظفر بالمكان اللائق به، في علم اللغة الحديث، لا لأنّ مذهبه هذا يكمل النظريّة البنيويّة الوظيفيّة الحديثة؛ بل لأنّه يعتمد على مفهوم البنية العميقة والبنية الظاهريّة للجملة، فهو يمثّل بذلك اتّجاهًا متطوّرًا في علم اللغة الحديث، وأكّدوا أنّ مذهب الجرجانيّ يثبت صحّة تمييز علماء النحو العربيّ نوعين للجملة العربيّة.

5. وجدنا أنّ صفة العطف هي التي تؤاخي بين المفردات والجمل، وتشدُّ من عزم ترابطها، فتبدو الجمل كالكلمة الواحدة، لا تستغني عن أيّ مفردة من مفرداتها، بحيث نحصل على معنى متناغم للكلام وأسلوبه.

6. وجدنا أنّ تراثنا الأدبيّ واللغويّ قد عرف الجملة الاعتراضيّة ووظّفها، بحيث كانت وسيلة للتحسين، ولم تكن حشوًا يمكن الاستغناء عنه، وشكّلت ركنًا أساسيًا في صياغة الجملة العربيّة، لا يمكن الاستغناء عنه، في كثير من المناسبات.

Traces Back the Impact of the Arabic Sentence and Its Roots in the Arabic Language

Monera Al-Foreajy, *Department of Arabic, Princess Noura University, Alriyadh, KSA.*

Abstract

The paper traces back the impact of the Arabic sentence and its roots in the Arabic language starting from Sibawayh to the modern age. This is achieved through investigating the origin of the sentence and its diverse definitions، the origin of its arrangement and its subdivision either into nominal and verbal sentences or according to its place in a sentence as will be shown later. Moreover، the paper traces back the impact of the Arabic sentence on speech and the contextual orientation that results from the potential and segmental sentences. It also investigates the impact of deletion and traces back the effect of using sentence conjunctions and modifiers. These investigations are aided with proper syntactic examples taken from both the Holy Quran and the Arabic heritage written in poetry and prose. Finally، the paper is concluded with some findings and recommendations.

قدم البحث للنشر في 2010/10/14 وقبل في 2011/1/6

الهوامش

(1) ابن منظور: لسان العرب، بيروت، دار العلوم، 1990م، مادة:(ج م ل)

(2) ابن فارس، أحمد: معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1399هـ / 1979م، مادة: (ج م ل ة)

(3) من الآية 132من سورة الفرقان.

(4) سيبويه، أبو بشر عمرو: الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، الجزء الأول، الهيئة المصريَّة العامة للكتاب، 1983م، ص23.

(5) الزمخشريّ، محمود عمر: المفصَّل في علم العربيَّة، الجزء الأول الطبعة الثانية، بيروت، بدون تاريخ، ص20.

(6) ابن يعيش، موفق الدين: شرح المفصل، الجزء الأول، القاهرة، مكتبة المتنبي، 1986م، ص 21.

(7) ألفية ابن مالك / البيت الأول من ألفية ابن مالك.

(8) ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله: شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، الجزء الأول، الطبعة الرابعة عشرة، مصر، مطبعة السعادة، 1964م، ص 14.

(9) الفراء، أبو زكريا: معاني القرآن , تحقيق:أحمد يوسف نجاتي ومحمد عليّ النجّار وعبدالفتاح شلبي، الجزء الثاني، بيروت , عالم الكتب، 1980م، ص10(مصورة عن طبعة القاهرة، 1973/1956م).

(10) من الآية /193 من سورة الأعراف.

(11) الفراء، أبو زكريا: معاني القرآن , تحقيق:أحمد يوسف نجاتي ومحمد عليّ النجّار وعبدالفتاح شلبي، الجزء الثاني، بيروت , عالم الكتب، 1980م، ص 195 (مصورة عن طبعة القاهرة، 1973/1956م)..

(12) المبرِّد، أبو العباس: المقتضب، تحقيق: محمَّد عبد الخالق عضيمة، الجزء الأول، القاهرة، 1399 هـ /1963م، ص 8.

(13) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمَّد علي حمد الله، الجزء الأول، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1425هـ/2005م، ص 490.

(14) ابن هشام الأنصاري: قواعد الإعراب، تحقيق: محمَّد جمال باروت، بيروت، دار الكتب، 1988م، ص 25.

(15) الفارسيّ، أبو عليّ: الإيضاح العضديّ، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، الطبعة الثانية، الرياض، دار العلوم، 1408هـ، ص 71 – 72.

(16) الفارسيّ، أبو عليّ: المسائل العسكريَّات، تحقيق: علي جابر المنصوري، دمشق، دار القلم، 1988م، ص 83.

(17) الرمانيّ، أبو الحسن علي: الحدود في النحو،(ضمن كتاب رسائل في النحو واللغة)، تحقيق: مصطفى جواد ويوسف مسكوني،بيروت،دار المعرفة، 1978م، ص 39.

(18) ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق: محمَّد عليّ النجَّار، الجزء الأول، الطبعة الثانية، بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر، ص 18.

(19) الجرجانيّ، عبد القاهر: الجمل، حقَّقه وقدَّم له: علي حيدر، دمشق، 1392هـ / 1972م، ص 40.

(20) ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق: محمَّد عليّ النجَّار، الجزء الأول، الطبعة الثانية، بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر، ص 17.

(21) ابن جني، أبو الفتح عثمان: اللمع، تحقيق: حامد المؤمن، الطبعة الثانية، بيروت، 1985، ص 110.

(22) ابن الحاجب، عثمان بن عمر: الكافية(ضمن شرح الكافية)، تحقيق: د.عبدالعال سالم مكرم،الجزء الأول، القاهرة، عالم الكتب، 2000م، ص 8.

(23) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمَّد علي حمد الله، الجزء الأول، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1425هـ/2005م، ص 490.

(24) السابق: 274/2.

(25) ابن هشام الأنصاري: الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق: علي فودة نيل، الرياض، 1981م، ص 60.

(26) أنيس، إبراهيم: من أسرار اللغة، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1966م، ص 276.

(27) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمَّد علي حمد الله، الجزء الأول، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1425هـ/2005م، ص 346.

(28) الزمخشريّ، محمود عمر: المفصَّل في علم العربيَّة، الجزء الأول الطبعة الثانية، بيروت، بدون تاريخ، ص 7.

(29) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمَّد علي حمد الله، الجزء الأول، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1425هـ/2005م، ص 346.

(30) السيوطي، جلال الدين: الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، القاهرة، عالم الكتب، 2003م، ص 16-21، قبش، أحمد: الكامل في النحو والصرف والإعراب، بيروت، دار الجيل، 1399هـ / 1977م، ص 222.

(31) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمَّد علي حمد الله، الجزء الأول، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1425هـ/2005م، ص 536.

(32) إلياس، د. منى: دراسات نحويَّة، دمشق، المطبعة الجديدة، 1983م، ص 12.

(33) الجرجانيّ، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد رشيد رضا، الطبعة السادسة، القاهرة، مطبعة محمد صبيح، ص 104.

(34) السابق.

(35) الجواري، د.أحمد عبد الستار: نحو الفعل، بيروت / لبنان، المؤسسة العربيَّة للدراسات والنشر، 2006م، ص 20 -21.

(36) السابق: ص 85.

(37) السابق: ص 18.

(38) الشاهد لفاطمة بنت أسد في: ابن البغدادي، عبد القادر عمر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، الجزء الرابع، بولاق، 1299هـ، ص 41.

(39) الجواري، د.أحمد عبد الستار: نحو الفعل، بيروت / لبنان، المؤسسة العربيَّة للدراسات والنشر، 2006م، ص 19.

(40) المخزوميّ، د. مهدي: في النحو العربيّ نقد وتوجيه، الطبعة الثانية، بيروت، دار الرائد العربيّ، 1406هـ/1986م، ص 41.

(41) السابق: ص 42.

(42) السابق.

(43) السابق: ص 218.

(44) الجرجانيّ، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد رشيد رضا، الطبعة السادسة، القاهرة، مطبعة محمد صبيح، ص 115- 117.

(45) السامرائيّ، د. إبراهيم: الفعل زمانه وأبنيته، بيروت، مؤسسة الرسالة، ص 204.

(46) السابق.

(47) السابق: ص 204- 205.

(48) الجرجانيّ، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد رشيد رضا، الطبعة السادسة، القاهرة، مطبعة محمد صبيح، ص 133- 134.

(49) السامرائيّ، د. إبراهيم: الفعل زمانه وأبنيته، بيروت، مؤسسة الرسالة، ص 202.

(50) الزعبلاوي، صلاح الدين: "مذاهب وآراء في نشوء اللغة وتدرج معانيها"، مجلة التراث العربيّ، اتِّحاد الكُتَّاب العرب،دمشق، العدد 48، السنة 12، تموز يوليو، 1992م، ص 111.

(51) سيبويه، أبو بشر عمرو: الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، الجزء الأول، الهيئة المصريَّة العامة للكتاب، 1983م، ص 26- 27.

(52) انظر: مقدمة السكاكي، يوسف: مفتاح العلوم، الطبعة الثانية، بغداد، مطبعة دار الرسالة، 1982م، ص 8.

(53) إبراهيم، مصطفى: إحياء النحو، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة، 1937م، ص 16.

(54) الحصري، ساطع: آراء وأحاديث في اللغة والأدب، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، 1985م، ص 107.

(55) السابق:ص 108.

(56) الجرجانيّ، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد رشيد رضا، الطبعة السادسة، القاهرة، مطبعة محمد صبيح، ص 77.

(57) السابق: ص 99.

(58) السابق: ص 101.

(59) السابق: ص 101 – 102.

(60) السابق ص 101 – 102.

(61) دك الباب، د.جعفر: مدخل إلى اللسانيات العامّة وَالعربيَّة المنهج الوصفي الوظيفي، مجلة الموقف الأدبي، اتحاد العرب، دمشق، العدد 135 و136، 1982م. وللتوسُّع انظر: دك الباب، د. جعفر: الموجز في شرح دلائل الإعجاز، في علم المعاني.

(62) فايز , عبد المنعم: السيرافيُ النحويُ في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، الطبعة الأولى، دمشق , دار الفكر, 1403هـ/1983م، ص 112.

(63) سيبويه، أبو بشر عمرو: الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، الجزء الأول، الهيئة المصريَّة العامة للكتاب، 1983م، ص 34.

(64) ألفيَّة ابن مالك: / باب الفاعل رقم البيت: 237.

(65) السيرافيّ، أبو سعيد: شرح كتاب سيبويه، تحقيق:د. رمضان عبد التواب، الجز الثاني القاهرة، 1990م، ص 78.

(66) السابق.

(67) ألفيَّة ابن مالك: / 56.

(68) السامرائيّ، د.فاضل صالح، الجملة العربيَّة والمعنى، الطبعة الأولى، بيروت، دار ابن حزم، 2000م، ص 12- 22.

(69) من الآية: 26 من سورة الزخرف.

(70) من الآية: 56 من سورة الأعراف.

(71) من الآية: 82 من سورة التوبة.

(72) من الآية: 40 من سورة هود.

(73) من الآية: 88 من سورة البقرة.

(74) من الآية: 2 من سورة الرعد.

(75) من الآية: 35 من سورة القصص.

(76) السكري، أبو سعيد: ديوان الهذليين، الجزء الأول، الطبعة الثانية، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، 1995م، ص 2.

(77) الآيتان من سورة العصر.

(78) أبو المكارم، علي: التفكير النحوي، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م، ص 259.

(79) السابق.

(80) السابق: ص 260.

(81) السابق: ص 261.

(82) الجرجانيّ، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد رشيد رضا، الطبعة السادسة، القاهرة، مطبعة محمد صبيح، ص 175.

(83) أبو تمام: ديوانه، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة،، بيروت، دار الجيل، 1990م، ص 57.

(84) اليمنيّ، يحيى بن حمزة العلوي: الطراز المتضمِّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، الجز الثالث، بيروت، دار الكتب العلميَّة،1980م،ص 310 – 311.

(85) الجرجانيّ، محمَّد بن عليّ: الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، تحقيق: د.عبد القادر حسن، القاهرة، دار مصر للطباعة، ص 131، والبيت لمحمد ابن وهيب يمدح الخليفة المعتصم، العباسي: معاهد التنصيص، الجزء الأول، القاهرة، المطبعة البهية، 1316هـ، ص 94.

(86) السكاكي، يوسف: مفتاح العلوم، الطبعة الثانية، بغداد، مطبعة دار الرسالة، 1982م، ص 254 – 255.

(87) التفتازاني، مسعود بن عمر:مختصر المعاني، تحقيق:محمَّد محيي الدين عبد الحميد، الجزء الثالث،القاهرة، مطبعة محمَّد علي صبيح، ص 20.

(88) الآية 6 من سورة البقرة.

(89) الجرجانيّ، محمَّد بن عليّ: الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، تحقيق: د.عبد القادر حسن، القاهرة، دار مصر للطباعة، ص 128.

(90) السابق: ص 121 – 122.

(91) ابن فارس، أحمد: الصاحبي، تحقيق: السيِّد احمد صقر، القاهرة، مطبعة عيسى الباني الحلبيّ، 1977م، ص 414.

(92) الزركشيّ، بدر الدين محمد: البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، مصر، دار إحياء الكتب العربيَّة، 1957م، ص 62.

(93) العسكريّ، حسن بن عبد الله: كتاب الصناعتين، تحقيق: عليّ محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، صيدا-بيروت، المكتبة العصريَّة، 1406هـ/1986م، ص 394.

(94)التفتازانيّ، وابن يعقوب، والسبكيّ، والقزويني، والدسوقي: شروح التلخيص: مختصر السعد، ومواهب الفتاح، وعروس الأفراح، والإيضاح، وحاشية الدسوقي، الجزء الثالث، القاهرة، مطبعة عيسى الباني الحلبيّ، ص 237.

(95) القزويني،جلال الدين محمد:التلخيص في علوم البلاغة،شرح:عبد الرحمن البرقوقي،الطبعة الثانية، بيروت، دار الكتاب العربيّ، 1932م، ص 233.

(96) القزويني،جلال الدين محمد: الإيضاح في علوم البلاغة، شرح: د.محمَّد عبد المنعم خفاجيّ، الطبعة الرابعة، بيروت، دار إحياء العلوم، 1998م، ص 219- 220.

(97) الآية 125من سورة النساء.

(98) الزمخشري، محمود عمر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، رتبه وضبطه: مصطفى حسين الحمد،الجزء الأول، الطبعة الثالثة، بيروت، دار الكتاب العربيّ، ص 301.

(99) التفتازاني، سعد الدين: المطول على التلخيص، تركيا، مطبعة أحمد كامل، 1330هـ، ص 299.

(100) ابن الأثير، أبو الفتح ضياء الدين: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، الجزء الثاني، بيروت، المكتبة العصريَّة، 1995م، ص 172.

(101) الذبياني، النابغة: ديوانه، صنعة ابن السكيت، تحقيق: شكري فيصل، بيروت 1968م، ص 154.

(102) ابن أبي سلمى، زهير: ديوانه، دار صادر، ص 86.

(103) الآيتان 19،20 من سورة البقرة.

(104) الخفاجيّ، الشهاب:حاشية الشهاب المسمّاة: عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، الجزء الأول، بيروت، دار صادر، دون تاريخ، ص 402، ابن عاشور، محمد الطاهر: تفسير التحرير والتنوير، الجزء الأول، الدار التونسيّة للنشر، ص 319 – 321.

(105) من الآية 10 من سورة الممتحنة.

(106) ابن عاشور، محمد الطاهر: تفسير التحرير والتنوير، الجزء الثامن والعشرون، الدار التونسيّة للنشر، ص 156.

(107) الآية 2 من سورة محمّد.

(108) الألوسي،محمود: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثانيّ، الجزء السادس والعشرون، بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، ص 37.

(109) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمّد علي حمد الله، الجزء الأول، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1425هـ/2005م، ص 441، وانظر: الجملة بين أهل النحو والمعاني:/ 338.

(110) من الآية 24 من سورة البقرة.

(111) من الآية 73 من سورة آل عمران.

(112) الطنطاوي، د.محمد السيد: التفسير الوسيط للقرآن الكريم، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، مصر، 1985م، ص 188.

(113) الآيات من سورة الرحمن.

(114) الألوسي،محمود: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثانيّ، الجزء السابع والعشرون، بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، ص 121.

(115) الآية 39 من سورة الزخرف.

(116) من الآية 18 من سورة النساء.

(117) قباوة، د.فخر الدين: إعراب الجمل وأشباه الجمل، الطبعة الرابعة، بيروت، دار الآفاق الجديدة، 1983م، ص 74.

(118) الآية 97 من سورة الأعراف.

(119) من الآية 43 من سورة النساء.

(120) الآية 76 من سورة التوبة.

(121) من الآية 133 من سورة البقرة.

(122) الزمخشري، محمود عمر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، رتبه وضبطه: مصطفى حسين الحمد،الجزء الأول، الطبعة الثالثة، بيروت، دار الكتاب العربيِّ، ص 194.

(123) الإستراباذي، رضي الدين: شرح الكافية، تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم، الجزء الثاني، القاهرة، عالم الكتب، 1421هـ / 2000م، ص 275.

(124) الألبانيّ، محمد ناصر الدين: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، بيروت، دار الفكر، ص 514.

(125) النووي، محيي الدين يحيي بن شرف: شرح صحيح مسلم، الجزء السابع، بيروت، مؤسسة مناهل العرفان، ص 95.

(126) اللبدي، د.محمَّد سمير: معجم المصطلحات النحويَّة، الطبعة الثالثة، عمان، دار الفرقان، 1988م، ص 127- 128.

(127) قباوة، د.فخر الدين: إعراب الجمل وأشباه الجمل، الطبعة الرابعة، بيروت، دار الآفاق الجديدة، 1983م، ص 65-66.

(128) من الآية 159من سورة آل عمران.

(129) الجرجانيّ، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد رشيد رضا، الطبعة السادسة، القاهرة، مطبعة محمد صبيح، ص 228.

(130) الآية 17من سورة سبأ.

(131) الآية 58 من سورة العنكبوت.

(132) الآية 187 من سورة آل عمران.

(133) الآيتان من سورة الشعراء.

(134) الجرجانيّ، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد رشيد رضا، الطبعة السادسة، القاهرة، مطبعة محمد صبيح، ص 241.

المراجع:

إبراهيم، مصطفى. (1937م). **إحياء النحو**، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة.

ابن الأثير، أبو الفتح ضياء الدين. (1995م). **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، الجزء الثاني، بيروت، المكتبة العصريَّة.

ابن البغدادي، عبد القادر عمر. (1299هـ). **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، بولاق.

ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر. (1421هـ / 2000م). **الكافية (ضمن شرح الكافية)**، تحقيق: د.عبدالعال سالم مكرم، القاهرة، عالم الكتب.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1985م). **اللمع**، تحقيق: حامد المؤمن، الطبعة الثانية، بيروت.

ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان. (د.ت). **الخصائص**، تحقيق: محمَّد عليّ النجَّار، الطبعة الثانية، بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر.

ابن عاشور، محمد الطاهر. (د.ت). **تفسير التحرير والتنوير**، الدار التونسيَّة للنشر.

ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل. (1964م). **شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك**، الجزء الأول، الطبعة الرابعة عشرة، مصر، مطبعة السعادة.

ابن فارس، أحمد. (1399هـ/1979م). **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر.

ابن فارس، أحمد. (1977م). **الصاحبي**، تحقيق: السيِّد احمد صقر، القاهرة، مطبعة عيسى الباني الحلبيّ.

ابن منظور. (1990م). **لسان العرب**، بيروت، دار العلوم.

ابن هشام الأنصاري. (1425هـ/2005م). **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، حققه وعلق عليه: مازن المبارك ومحمَّد علي حمد الله، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن هشام الأنصاري. (1981م). **الإعراب عن قواعد الإعراب**، تحقيق: علي فودة نيل، الرياض.

ابن هشام الأنصاري. (1988م). **قواعد الإعراب**، تحقيق: محمَّد جمال باروت، بيروت، دار الكتب.

ابن يعيش، موفق الدين. (1986م). **شرح المفصل**، القاهرة، مكتبة المتنبي.

أبو المكارم، علي. (2006م). **التفكير النحوي**، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

أبو تمام. (1990م). **ديوانه، دار الجيل**، الطبعة الثالثة، بيروت.

أبو سعيد السكري. (1995م). **ديوان الهذليين**، الطبعة الثانية، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية.

الإسترابادي، رضي الدين. (1421هـ / 2000م). **شرح الكافية**، تحقيق: د.عبدالعال سالم مكرم، القاهرة، عالم الكتب،

الألبانيّ، محمد ناصر الدين. (د.ت). **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، بيروت، دار الفكر.

الألوسي، محمود. (د.ت). **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثانيّ**، بيروت، دار إحياء التراث العربيّ.

إلياس، منى. (1983م). **دراسات نحويَّة**، دمشق، المطبعة الجديدة.

أنيس، إبراهيم. (1966م). **من أسرار اللغة**، الطبعة الثالثة، القاهرة.

التفتازاني، سعد الدين. (1330هـ). **المطول على التلخيص**، تركيا، مطبعة أحمد كامل.

التفتازاني، مسعود بن عمر. (د.ت). **مختصر المعاني**، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد،القاهرة، مطبعة محمَّد علي صبيح.

التفتازانيّ، وابن يعقوب، والسبكيّ، والقزويني، والدسوقي. (د.ت). **شروح التلخيص: مختصر السعد، ومواهب الفتاح، وعروس الأفراح، والإيضاح، وحاشية الدسوقي**، القاهرة، مطبعة عيسى الباني الحلبيّ.

الجرجانيّ، عبد القاهر. (1392هـ / 1972م). **الجمل**، حقَّقه وقدَّم له: علي حيدر، دمشق.

الجرجانيّ، عبد القاهر. (د.ت). **دلائل الإعجاز**، تحقيق: محمد رشيد رضا، الطبعة السادسة، القاهرة، مطبعة محمد صبيح.

الجرجانيّ، محمَّد بن عليّ. (د.ت). **الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة**، تحقيق: د.عبد القادر حسن، القاهرة، دار مصر للطباعة.

الجواري، أحمد عبد الستار. (2006م). **نحو الفعل**، بيروت / لبنان، المؤسسة العربيَّة للدراسات والنشر.

الحصري، ساطع. (1985م). **آراء وأحاديث في اللغة والأدب**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيَّة.

الخفاجيّ، الشهاب. (د.ت). **حاشية الشهاب المسمَّاة: عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي**، بيروت، دار صادر.

الذبياني، النابغة. (1968م). **ديوانه، صنعة ابن السكيت**، تحقيق: شكري فيصل، بيروت.

الرمانيّ، أبو الحسن علي. (1978م). **الحدود في النحو**، (ضمن كتاب رسائل في النحو واللغة)، تحقيق: مصطفى جواد وآخر، بيروت،دار المعرفة.

الزركشيّ، بدر الدين محمد. (1957م). **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم،الطبعة الأولى، مصر، دار إحياء الكتب العربيَّة.

الزمخشري، محمود عمر. (د.ت). **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، رتبه وضبطه: مصطفى حسين الحمد، الطبعة الثالثة، بيروت، دار الكتاب العربيّ.

الزمخشريّ، محمود عمر. (د.ت). **المفصَّل في علم العربيَّة**، الطبعة الثانية، بيروت.

زهير بن أبي سلمى. (د.ت). **ديوانه**، دار صادر، بيروت.

السامرائيّ، إبراهيم. (د.ت). **الفعل زمانه وأبنيته**، بيروت، مؤسسة الرسالة.

السامرائيّ، فاضل صالح. (2000م). **الجملة العربيَّة والمعنى**، الطبعة الأولى، بيروت، دار ابن حزم.

السكاكي، يوسف. (1982م). **مفتاح العلوم**، الطبعة الثانية، بغداد، مطبعة دار الرسالة.

سيبويه، أبو بشر عمرو. (1983م). **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصريَّة العامة للكتاب.

السيرافيّ، أبو سعيد. (1986م و 1990م) **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق:د. رمضان عبد التواب، القاهرة، الجزء الأول والجز الثاني.

السيوطي، جلال الدين. (2003م). **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم، الطبعة الثالثة، القاهرة، عالم الكتب.

الطنطاوي، محمد السيد. (1985م). **التفسير الوسيط للقرآن الكريم**، الطبعة الأولى، مصر.

العباسي. (1316هـ). **معاهد التنصيص**، القاهرة، المطبعة البهية.

العسكريّ، حسن بن عبد الله. (1406هـ/1986م). **كتاب الصناعتين**، تحقيق: مجمد أبو الفضل إبراهيم،عليّ محمد البجاوي، صيدا-بيروت، المكتبة العصريَّة.

الغلاييني، مصطفى. (1358هـ). **جامع الدروس العربيَّة**، بيروت، المطبعة الوطنيَّة.

الفارسيّ، أبو عليّ. (1408هـ). **الإيضاح العضديّ**، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، الطبعة الثانية، الرياض، دار العلوم.

الفارسيّ، أبو عليّ. (1988م). **المسائل العسكريَّات**، تحقيق: علي جابر المنصوري، دمشق، دار القلم.

فايز، عبد المنعم. (1403هـ/1983م). **السيرافيُّ النحويُّ في ضوء شرحه لكتاب سيبويه**، الطبعة الأولى، دمشق، دار الفكر.

الفراء، أبو زكريا. (1980م). **معاني القرآن**، تحقيق:أحمد يوسف نجاتي ومحمد عليّ النجّار وعبد الفتاح شلبي، بيروت، عالم الكتب. (مصورة عن طبعة القاهرة، 1956/1973م).

قباوة، فخر الدين. (1983م). **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، الطبعة الرابعة، بيروت، دار الآفاق الجديدة.

قبش، أحمد. (1399هـ/1977م). **الكامل في النحو والصرف والإعراب**، بيروت، دار الجيل.

القزويني، جلال الدين محمد. (1932م). **التلخيص في علوم البلاغة**، ضبط وشرح: عبد الرحمن البرقوقي، الطبعة الثانية، بيروت، دار الكتاب العربيّ.

القزويني، جلال الدين محمد. (1998م). **الإيضاح في علوم البلاغة**، شرح وتعليق: د. محمَّد عبد المنعم خفاجيّ، الطبعة الرابعة، بيروت، دار إحياء العلوم.

اللبدي، محمَّد سمير. (1988م). **معجم المصطلحات النحويّة**، الطبعة الثالثة، عمان، دار الفرقان.

المبرِّد، أبو العباس. (1399ه /1963م). **المقتضب**، تحقيق: محمَّد عبد الخالق عضيمة، القاهرة.

المخزوميّ، مهدي. (1406هـ/1986م). **في النحو العربيّ نقد وتوجيه**، الطبعة الثانية، بيروت، دار الرائد العربيّ.

النووي، محيي الدين يحيي بن شرف. (د.ت). **شرح صحيح مسلم**، بيروت، مؤسسة مناهل العرفان.

اليمنيّ، يحيى بن حمزة العلوي. (1980م). **الطراز المتضمِّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، بيروت، دار الكتب العلميَّة.

الدوريات

دك الباب، جعفر. (د.ت). مدخل إلى اللسانيات العامّة وَالعربيَّة المنهج الوصفي الوظيفي، **مجلة الموقف الأدبي**، اتحاد العرب، دمشق، العدد 135 و136.

الزعبلاوي، صلاح الدين. (1992م). "مذاهب وآراء في نشوء اللغة وتدرج معانيها"، **مجلة التراث العربيّ**، اتِّحاد الكُتَّاب العرب،دمشق، العدد 48، السنة 12، تموز يوليو.